

★ يعد موضوع التنمية من أهم المواضيع التي انصب علم الاجتماع بالدراسة والفحص والتوصيف والتقويم:

لما لهذا الموضوع من أهمية في بناء المجتمعات وتطويرها وتغييرها بشكل إيجابي، وأيضاً من أجل اللحاق بركب التقدم والرفاهية والازدهار، وبذلك فقد شغل موضوع التنمية كثيراً من الباحثين العرب والغربيين على حد سواء، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، لتوصيف واقع بلدان العالم الثالث، أو ما يسمى أيضاً بالدول المتخلفة، أو دول الجنوب، أو الدول السائرة في طريق النمو، وتشخيص عوامل تخلفها، ورصد مجمل سلبياتها، وتحديد مشاكلها، ومعوقاتها التنموية، واقتراح السبل الحقيقية للنهوض والإصلاح والتغيير وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: تعريف التنمية لغة واصطلاحاً:

يعرف ابن منظور لفظة التنمية في (لسان العرب) بقوله:

نمي: النماء الزيادة، نمي نمياً ونمياً ونماء: زاد وكثر، وربما قالو ينمو نمواً...
وأنميت الشيء ونميته: جعلته نامياً. وفي الحديث أن رجلاً أراد الخروج إلى تبوك، فقالت له أمه وامرأته: كيف بالودي؟ فقال الغزو أنمي للودي أي ينميهِ الله للغازي ويحسن خلافته عليه، والأشياء كلها على وجه الأرض: نام وصامت، فالنامي مثل النبات والشجر ونحوه، والصامت كالحجر والجبل ونحوه.

ونمي الحديث ينمي: ارتفع، ونميته: رفعته، وأنميته: أذعته على وجه النميمة، وقيل: نميته مشدداً أسندته ورفعته، ونميته، مشدداً، أيضاً: بلغته على جهة النميمة والإشاعة، والصحيح أن نميته رفعته على وجه الإصلاح، ونميته، بالتشديد: رفعته على وجه الإشاعة أو النميمة، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً ونمي خيراً، قال الأصمعي: يقال نमित حديث فلان، مخففاً إلى فلان أنميهِ نمياً إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير....

ولهذا قيل: نمي الخضاب في اليد والشعر إنما هو ارتفع وعلا، وزاد فهو ينمي، وزعم بعض الناس أن ينمو لغة، ابن سيده: ونما الخضاب ازداد حمرة وسواداً...

قال الأصمعي: التنمية في قولك نमित الحديث أنميهِ تنمية بأن تبلغ هذا عن هذا على وجه الإفساد والنميمة، وهذه مذمومة والأولى محمودة، قال: والغرب تفرق بين نमित مخففاً وبين نमित مشدداً بما وصفت، قال: ولا اختلاف بين أهل اللغة فيهمز قال الجوهري: وتقول نमित الحديث إلى غيري نمياً إذا أسندته ورفعته...



ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطباً وذكيتها به، ونميت النار: رفعتها وأشبعها وقودها، والنماء: الربع، ونمى الإنسان: سمن، والنامية من الإبل: السمينة، يقال: نمت الناقة إذا سمنت، وفي حديث معاوية: أي لبعث الفانية واشترت النامية، أي لبعث الهرمة من الإبل واشترت الفتية منها، وناقة نامية: سمينة، وقد أنامها الكلاء، ونمى الماء: طما، وانتمى البازي والصقر وغيرهما، وتنمى: ارتفع من مكان إلى آخر.

والنامية: القضيب الذي عليه العناقيد، وقيل: هي عين الكرم الذي يتشقق عن ورقه وحبه، وقد أنمى الكرم المفضل: يقال: للكرمة إنها لكثيرة النوامي وهي الأغصان، واحدتها نامية، وإذا كانت الكرمة كثيرة النوامي فهي عاطبة، والنامية خلق الله تعالى، وفي حديث عمر، رضي الله عنه: لا تمثلوا بنامية الله، أي بخلق الله لأنه ينمي، من نمى الشيء: إذا زاد وارتفع، وفي الحديث ينمي صعداً أي يرتفع ويزيد صعوداً، وأنميت الصيد فنمى ينمي: وذلك أن ترميه فتصيبه ويذهب عنك فيموت بعدما يغيب... تتجمع دلالات التنمية اللغوية في الزيادة والوفرة، والخصوبة والعطاء، والارتفاع، والصعود والنمو، والكثرة، والانتشار، والنماء، والتقدم، والازدهار، والخير، والإصلاح، والإصلاح والاسناد...

أما اصطلاحاً، فتعني التنمية تحقيق أحسن الظروف الإنسانية للفرد داخل المجتمع، وبالتالي، فمن يتأمل دلالات مصطلح التنمية (Developpement)، فهو مفهوم اقتصادي محض، قبل أن يكون مفهوماً سياسياً، أو اجتماعياً، أو فكرياً، أو ثقافياً. إذاً فالتنمية هي عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعياً بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية، والاجتماعية والفكرية... الخ، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

ومن ثم فمن الصعب تعريف التنمية تعريفاً دقيقاً نظراً لتعدد مفاهيمه، واختلاف دلالاته من دارس إلى آخر، إما حسب قناعاته الشخصية والمعرفية والثقافية، وإما حسب توجيهاته السياسية والاقتصادية والفكرية، علاوة على ذلك، "يشكل مفهوم التنمية ما يسمى بالسهل الممتنع أمام الباحثين المهتمين بقضايا التنمية، حيث تتعدد التعريفات بتعدد الاتجاهات والرؤى النظرية، وقد اختلف المفكرون الاجتماعيون أنفسهم حول تحديد مفهوم التنمية، وصعب عليهم الاتفاق على تعريف شامل لها. وعلى الرغم من أهمية ما طرح من تعريفات إلا أنها لم تحل غموض المفهوم، ومن هنا كانت أهمية التفكير في مفهوم التنمية بالصورة التي تمكننا من حصر دلالاته،

لنتمكن من إدراك جيد لما تطلق عليه التنمية، يمكن في ضوءها وضع استراتيجية تنموية لها صلاحية الاستمرارية، والتعبير عن احتياجات مجتمعنا العربي في إطار المتغيرات الدولية، وتجاوز مخلفات الاستعمار، واستبدالها بمعطيات جديدة.

ومن هنا فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي مجموعة من التغيرات الإيجابية التي يعرفها العالم أو القارة، أو الدولة، أو جهة ما، على مستويات التقنية، والديموغرافية، والمجتمعية والصحية.. وينبغي عدم خلط هذه التنمية مع النمو الاقتصادي (la croissance économique) الذي يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً.

ومن هنا تعني التنمية الاقتصادية الزيادة في مواد الثروة والغنى، وتحقيق التقدم والازدهار والرفاهية بالنسبة للسكان، أي:

☆ التنمية الاقتصادية: الثروة+ التقدم+ تحسين مآثرية السكان

ومن خلال هذا المؤشر التنموي نميز بين الدول المتقدمة (pays en développement) الدول المختلفة، والدول السائرة في طريق النمو، وإذا كان مصطلح النمو مفهوماً اقتصادياً يدل على الزيادة في الإنتاج والدخل المادي والمالي، فإن التنمية تعني النمو والتغير الكمي والكيفي، وبالتالي فهناك التنمية الاقتصادية إلى جانب التنمية الاجتماعية ومن هنا فالتنمية أوسع دلالة من النمو ذي البعد الاقتصادي، وتتخذ تلك التنمية أبعاداً بشرية واقتصادية واجتماعية، وثقافية، وأخلاقية، ونفسية، ويكون هدفها هو تحسين وضعية الأفراد في بلد ما على المستويات الصحية، والتربوية، والتعليمية، والثقافية، والمادية، والحقوقية.

ثانياً: أنواع التنمية:

يمكن الحديث عن أنواع عدة من التنمية، مثل التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتنمية القطاعية، والتنمية المجالية، والتنمية المندمجة على النحو التالي:

1: التنمية الاجتماعية:

تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع، بتحسين ظروفهم الصحية والتربوية والتعليمية، والرفع من دخلهم السنوي وتحسين أجورهم، والحفاظ على كرامتهم الإنسانية، وتكريس ثقافة حقوق الإنسان، وأكثر من هذا فقد شكّل موضوع التنمية "لاتساعه وتشعب الفروع المنبثقة عنه" مادة حيوية للدراسة والتحليل، وقد اختلف المعالجون، ليس فقط في مفهوم التنمية، وإنما أيضاً في الكيفية...

فموضوع التنمية موصول بالأفكار والمعتقدات والسياسات.

وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها النمو مع التغير، والتغير واجتماعي وثقافي واقتصادي، وهو تغير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري الكلام عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية، لأن التنمية بوصفها متميزة عن النمو، لذا يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي معنوي ونفسي، أي نمو اجتماعي، والمقصود بالتنمية الاجتماعية النهوض بالوضعية المعيشية للسكان كقضايا التربية والتعليم والصحة والقضاء على آفة الأمية والعناية بالمرأة والسكن والتشغيل والتكوين والتأهيل المهنيين.

إذاً، تتعلق التنمية الاجتماعية بتوفير مجموعة من الخدمات الضرورية واللازمة للحياة الإنسانية الكريمة، مثل: الكهرباء، والماء، وبناء المستشفيات، وإيجاد البنية التحتية المناسبة، وتشديد المؤسسات التعليمية والجامعية...

التنمية الاجتماعية هي تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أساس أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة.

وهكذا لا تقتصر التنمية على النمو الاقتصادي فقط، وإنما تشمل تغيراً محدداً في البناء الاجتماعي القائم، ولا شك أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل متبادل في التنمية الاجتماعية، ولا يمكن للنمو الاقتصادي أن يستمر مدى الحياة دون تنمية اجتماعية، لأن كلاهما يعمل لخدمة الآخر.

2: التنمية الاقتصادية:

ترتبط التنمية الاقتصادية بالنمو الذي يركز فقط على المؤشرات الاقتصادية، ومن ثم تستهدف التنمية الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي، والسعي نحو الرفع من الصادرات، والتقليل من الواردات، والبحث عن الاستثمارات الأجنبية، والزيادة في الإنتاج، وتوفير الشغل، وتحريك السوق الداخلية والخارجية، والمساهمة في تحريك الدورة الاقتصادية (الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار).

إذاً، فالتنمية الاقتصادية هي: عملية بموجبها تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، بالتغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفير رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

وينتج عن التنمية الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي، وهو عبارة عن زيادة الدخل



القومي الفعلي في الأمد الطويل، وتهتم نظرية النمو الاقتصادي بتحليل عملية هذا النمو والعوامل المؤدية للنمو وما يصحبها من تغيرات بنائية في الطلب والعرض. تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وبناءً على ذلك، بالنمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية ذات الطابع النسقي.

3: التنمية القطاعية:

نعني بالتنمية القطاعية أن يتكلف كل قطاع حكومي أو خاص بتنمية المحال الذي يشتغل فيه، بوضع المخططات التنموية البعيدة المدى، أو المتوسطة المدى، أو القريبة المدى، ووضع البرامج الكفيلة لتحسين مستوى معيشة السكان، كإهتمام بقطاع الصحة، وقطاع الطاقة، وقطاع التجهيز، وقطاع الخدمات... الخ. ويعني هذا أن كل قطاع ينبغي أن يتكلف بشكل مستقل بإنجاز مختلف المشاريع التي خطط لها، بعد توفير الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستية بغية أحوال المعيشة، وتحقيق الرفاهية، وتشمل التنمية القطاعية الحكومية قطاعات مثل: الصناعة، والسياحة، والزراعة، والنقل، وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية، والداجنة، والطيران المدني، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والري والبتروال والثروة المعدنية، والتجارة الخارجية، والكهرباء والطاقة المتجددة.

4: التنمية المندمجة:

تتباين التنمية القطاعية المستقلة مع التنمية المندمجة ذات الطابع النسقي التفاعلي والتكاملي مع باقي القطاعات الأخرى، في عمل مشترك منسجم ومتناسق ومتماسك ووظيفي، حيث تندمج مجموعة من المؤسسات والقطاعات الخاصة أو المعنوية (الاعتبارية) مع بعضها البعض بغية تحسين ظروف معيشة السكان، كتجهيز

قرية بالماء، والكهرباء، والصحة، والتعليم، والطرق....

ويعني هذا تدخل مجموعة من القطاعات بطريقة تشاركية مندمجة في الوقت نفسه، مثل تدخل وزارة الطاقة، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التجهيز، والجماعة القروية من أجل الرفع من وتيرة التقدم والازدهار، وتخفيف أعباء المعيشة على الساكنة.

ويقصد بالتنمية المتكاملة أو المندمجة تلك العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة البعض الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات، شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة في ذلك الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا، والتنظيم، والتسيير، والإدارة.

5: التنمية المجالية:

ترتبط التنمية المجالية بربط الانسان بالمكان، وتنمية مجال جغرافي خاص، كتحقيق التنمية في جهة الشمال، او الرفع من وتيرة التنمية في جهة الجنوب، أو الشروع في التنمية المجالية بالوسط، او الاهتمام بالتنمية المجالية في الشرق، وهكذا دواليك.

ويمكن أن نتحدث عن التنمية المجالية في العالم، أو في دولة ما، أو قارة ما، أو جهة ما، ولا يتناغم الحديث عن التنمية إلا إذا كان الإنسان برفقتها بل يجب أن يكون محورها الذي حوله تدور والجهة التي إليها يكون العطاء. فالعنصر البشري أداة وغاية أسمى للتنمية باعتبار التنمية البشرية عصب التطور الاقتصادي ونموه وسيلة لضمان الحياة المستقرة والأمنه للسكان، مرتكزة على تنويع وتطوير الخيارات المتاحة أمامه حسب الخصوصيات ونمط العيش السائد في جهته.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية البشرية إلا بتطوير المجال وتوعية السكان المستهدفين بأهميته كعنصر فعال داخل المنظومة، وهذا لا يأتي إلا بانخراط كلي للمجتمع المدني وتفاعله مع مجموعة من العوامل والمعطيات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي، وهذا جزء من حلقات السلسلة المترابطة التي تجمع وتوصل جيلاً بجيل عبر التاريخ وموقعاً بموقع جغرافياً وبيئياً على هذا الكوكب.

ولما للإنسان من أهمية وقيمة كثرة مهمة حقيقية لأي أمة، فإن قدرات أي أمة

تكمّن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، وهذا يتجلى بوضوح في التطور المتزايد والظاهر لدول شرق آسيا في مجال التنمية اقتصادياً واجتماعياً على الرغم من شح ثرواتها الطبيعية، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة و ميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم، وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة في النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً، وبه أصبحت مثلاً يتحذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم، هذا يؤكد بالملاموس أن رهانات أي دولة متأخرة تستشرف المستقبل، لا يمكن أن تتحقق إلا بتحرير المنظومة التنموية من الموانع والعراقيل و شبح الماضي وإكراهاته، وزرع بذور الأمل والتحرر من القيود التهميش والإقصاء باعتبار الفرد داخل المجتمع أغلى رأسمال وأسمى قيمة، وبالتالي يكون هو المحرك وقطب الرئيسي في كل العمليات التنموية التي تقدم عليها الدولة.

وهكذا فالتنمية المجالية هي تلك التنمية التي تربط الإنسان بالمكان، أو تهتم بتطوير المجال وتغييره بشكل أفضل و أكثر ازدهاراً وتقدماً ورفاهية.

6: التنمية البشرية:

ومن العلماء الذين أشرفوا على وضع هذا المؤشر الاقتصادي التنموي والبشري عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق، بمساعدة كل من عالم الاقتصاد الهندي أماريتا سين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، والعالم البريطاني "ماغاند ديساي" التربية والتعليم الحديثين، يتحول إلى محرك بشري لتنمية المجتمع. ويعني هذا أن التعليم هو قاطرة تنمية المجتمع، ما دام ينبني على الابتكار، والإبداع، والفعل الثقافي الإيجابي، والإنتاج الهادف والبناء.

★ وقد ركز تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة في البداية على ثلاثة مؤشرات للتنمية البشرية وحصرها فيما يلي:

1- العيش حياة طويلة وصحية أو ما يسمى بطول العمر أو متوسط أمد الحياة، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة وتتمثل القيمة الصغرى في 25 سنة والقيمة الكبرى في 85 سنة.

2- الحصول على المعرفة: وتقاس تلك المعرفة بالجمع بين نسبة معرفة القراءة

والكتابة لدى الكبار من خمس عشرة سنة فأكثر، ومتوسط نسبة التمدرس عند الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة.

3. **توفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق:** ويعني هذا وجود دخل فردي لائق يسهم في الحفاظ على مستوى عيش كريم لدى المواطن، ويقللي لمستوى القدرة الشرائية استناداً إلى نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الداخلي الخام (pNB)، وتتمثل القيمة الصغرى للدخل الفردي في ١٠٠ دولار أمريكي، أما القيمة الكبرى، فتمثل في أربعين ألف دولار أمريكي.

"مقاييس التنمية البشرية في تصنيف ما العالم"

ولا تقف التنمية عند هذه الحدود الثلاثة فقط، بل أضيفت إليها امتيازات أخرى منذ ١٩٦٦ كحقوق الإنسان، كما يتجلى ذلك باديئاً في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر فرص الإنتاج والابداع، والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان، وهذا يعني أن التنمية الحقيقية هي التي تحقق الحرية والعدالة والكرامة للإنسان، في مجتمع ديمقراطي مبدع.

وينقسم مؤشر التنمية إلى مسنوبات مختلفة على النحو التالي:

١- تنمية بشرية مرتفعة جداً.

٢- تنمية بشرية مرتفعة.

٣- تنمية بشرية متوسطة.

٤- تنمية بشرية ضعيفة.

ويلاحظ أن مؤشرات التنمية مرتفعة في بلدان أوروبا الغربية، ومتوسطة في الدول والنامية أو الصاعدة، وضعيفة في الدول الفقيرة والمتخلفة.

وينتج عن مؤشر التنمية البشرية تفاوت ولا تكافؤ بين بلدان الشمال و بلدان الجنوب على جميع الأصعدة والمستويات، ففي أغلب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، يعد التباين من الاستفادة من الماء المشروب، والأراضي الخصبة أحد المظاهر الأساسية للتفاوت.

ويسمح مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، إضافة إلى مؤشرات أخرى مثل (الناتج الوطني الخام) صادرة عن مؤسسات مستقلة، بمقارنة دقيقة للتفاوت القائم في مجال الاستفادة من الخدمات الأساسية مثل التربية والصحة، مع تحديد

الاختلاف بين الذكور والإناث، ويلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية قد انخفض بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ في ٢١ بلداً...

هكذا فالتفاوت العام بين البلدان تحسب من خلال مقارنة معدلات المؤشرات مثل الناتج الداخلي الخام للفرد... وقد أكدت الأبحاث أن هذه التباينات الناتجة عن ميكانيزمات المبادلات قد تفاقمت في الفترة الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٩٠ لصالح البلدان الغنية..

وتعتبر السياسات المتبعة مسؤولة عن هذه التباينات التي تظهر في البلدان الغنية (المركز) أيضاً.. غير أن هذا التفاوت يصبح مفزعا في الهامش... وهذا ما يعكس العلاقات الدولية غير المتكافئة والسياسات الاقتصادية للدول.. كما أن القوى العظمى تخفي وراء شعار التبادل الحر دعمها لشركاتها، وفرض سياسة الانفتاح الاقتصادي على البلدان النامية.

وهكذا، فالتنمية البشرية عبارة عم مؤشرات ثابتة أو متغيرة تحدد لنا وضعية البلدان من حيث التقدم، والازدهار، والتخلف، والنمو، والرفاهية، وتسعفنا في المقارنة وتوصيف أوضاع الشعوب عبر العالم.

7: التنمية المستدامة وأهدافها:

يقصد بالتنمية البشرية المستدامة العناية بالبيئة باعتبارها مصدراً أساسياً للثروة، بإعادة التفكير مرات ومرات عدة في ضرورة الحفاظ على مواردها، وترشيد الاستهلاك والانفاق والاستغلال، وحسن التعامل مع الطبيعة المجالية التي تحيط بالإنسان، يعد أن تعرضت البيئة للملوثات الخطيرة، واستنزاف الثروات بشكل لا يحتمل ولا يطاق، والتدخل الجائر للإنسان في تدمير الأنساق الإيكولوجية، وتبذير الموارد الطبيعية وغير الطبيعية بطريقة جنونية وغير معقولة، مما دفعه تبذيره الشيطاني إلى تعليق مستقبل مجموعة من الأجيال القادمة بسوء العاقبة والخسران والهلاك.

ومن هنا فالتنمية المستدامة هي تلك السياسة التنموية الشاملة المستمرة والدائمة المبنية على التخطيط المستقبلي والتدبير الناجح، والمراقبة التقويمية التصحيحية الفعالة، وبالتالي تركز التنمية المستدامة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تحترم البيئة، وتكون بواسطة الإنسان، ومن أجل الإنسان، وتتبنى على المشاركة الواسعة للمواطن وتستهدف العدالة الاجتماعية والمجالية.

وتسعى التنمية الاجتماعية وفق منطق الاستدامة لتحسين نوعية حياة الإنسان،

وتقوم على مفهوم الاستدامة الذي يعتمد على التضامن بين الأجيال والمناطق الجغرافية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ثلاثة أبعاد متكاملة ومتفاعلة:

👉 بعد اقتصادي.

👉 وبعد اجتماعي.

👉 بعد يتصل بتدبير عقلائي للموارد البيئية.

فالبعد الاقتصادي يقتضي اتباع سبل للنمو الاقتصادي قادرة على انتاج دخل ثابت ومستمر، أما البعد الاجتماعي للتنمية فيكمن في الاستجابة للحاجات وتلبية الحقوق الأساسية المرتبطة بنوعية حياة كريمة للإنسان وتشمل توفير فرص الشغل والأمن الغذائي والصحي والتربية واحترام حقوق الانسان والانصاف بين الجنسين.... ويقوم البعد البيئي للتنمية على عدم الاخلال بتوازن الأنظمة الإيكولوجية.

ومن ثم تراعي التنمية المستدامة اربعة عناصر اساسية لها علاقة بتنمية الفرد أو الانسان أو المجتمع البشري هي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الثقافي. ولا بد ان تتكامل هذه الابعاد الاربعة جميعها بطريقة جدلية تفاعلية متكاملة، ضمن حكمة جيدة تشاركية وديمقراطية ومقننة فلا تنمية حقيقية دون هذه الابعاد الاربعة، لان الدول المتقدمة التي لها تجارب كبرى في التقدم والتنمية والحداثة مثل: الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، قد أخذت بهذه العناصر الأربعة، وركزت على المعطى الثقافي كثيراً في تطوير الذات الفردية وتعديل سلوكها، وتغيير تصرفاتها، وتطوير قدراتها المعرفية والذكائية والوجدانية، وصقل مواهب الأفراد عقلياً ووجدانياً وحركياً، وتنميتها فنياً وجمالياً، وروحياً، ودينياً، وثقافياً، وعلمياً.

ومن ثم فالبعد الثقافي حاضر في التنمية المستدامة بشكل لافت للانتباه، لأنه اساس رقي التعليم ركيزة التطور والتقدم وتحقيق النهضة الشاملة، وقاطرة المجتمع، ودعامة للرقى الاجتماعي والمادي وآلية إجرائية للقضاء على الفقر، والجوع، والبطالة، والتخلف، في هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي اللبناني جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، لا الاقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتعالج الأبعاد البشرية أو الاجتماعية في التنمية باعتبارها العنصر المسيطر، وتنظر إلى الطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر.

إن هدف التنمية البشرية المستدامة ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل هو تمكين الناس

من توسيع نطاق خياراتهم ليعيشوا حياة أطول و أفضل، و ليتجنبوا الأمراض، وليملكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة إلى آخر ما هنالك.

وهكذا، تصبح التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية كما ينظر إليها اليوم، فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء، ويمارسوا مواهبهم، و يرتقوا بقدراتهم، ويتضح هنا مثلاً أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية تتجاوز بكثير فوائدهما الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على الاتصال بالآخرين على الارتقاء بالذوق الاستهلاكي.

📌 أهداف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي آلية التطور والتقدم والازدهار، وتتخذ مستويات عدة، وتتجلى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومن ثم تهدف التنمية المستدامة إلى الرفع من المستوى المعيشي للإنسان مادياً ومعنوياً وروحياً، بتوفير التعليم اللائق، والصحة الضرورية، والدخل المناسب، وإيجاد العمل الذي يتلاءم وقدرات ذلك الإنسان، ويتناسب مع كفاءاته المعرفية والمهارية، مع مراعاة حقوقه الطبيعية والمكتسبة. وتتميز التنمية المستدامة بخصائص متعددة مثل: التوازن، الشمولية، والاستدامة، والحكمة، والجمع بين الجوانب المادية في الجوانب الثقافية.

📌 وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- أن يعيش الإنسان حياة الكرامة والاحترام والحرية بالقضاء على الفقر والهشاشة والفاقة والأمية، والجهل والحد من التفاوت الطبقي والاجتماعي ومواجهة الأمراض والأوبئة التي تهدد سلامته وصحته والسعي الجاد نحو تحقيق المساواة والانصاف والعدالة الاجتماعية.

٢- ضمان التمتع بموفور الصحة، وتوفير المعرفة الملائمة، وإدماج الأطفال والنساء.
٣- بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع، ويفضي إلى التحول والتغير والتنمية والتقدم والازدهار.

٤- حماية أنظمتنا البيئية والإيكولوجية لصالح كل أطفالنا ومجتمعاتنا.
٥- الاندماج في إطار شراكة وتضامن عالمي من أجل ترسيخ ثقافة التنمية المستدامة.

٦- العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات.

٧- ضمان بيئة مستديمة.

٨- تحسين المساواة بين الجنسين و استقلالية المرأة.

٩- ضمان التربية أو التعليم الابتدائي للجميع.

١٠- تقليص الفقر المدفع والجوع، و تحسين صحة الأمهات، و تقليص وفيات الأطفال، ومحاربة الأوبئة والأمراض الخطيرة كالسيديا، والملاريا، والسرطان، وأمراض أخرى.

👉 عناصر التنمية المستدامة:

☆ **وعليه تتبنى التنمية المستديمة على أربعة عناصر مهمة هي:**

- ١ - الإنتاجية الإبداعية في مختلف الميادين والمجالات المادية والمعنوية والروحية.
 - ٢ - تطبيق حقوق الإنسان ولاسيما المساواة بين أفراد المجتمع الواحد دون تمييز لوني أو ثقافي، أو لغوي، أو ديني، أو عرقي.
 - ٣ - تمثل سياسة الاستدامة على أساس أن تكون التنمية غير مقتصرة على الحاضر، بل تمتد إلى المستقبل عبر خطط استراتيجية قريبة أو متوسطة أو بعيدة، بالتفكير في أجيال المستقبل وإعداد تدبير ناجح مستقبلي، يعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتصنيع المحلي، والتنوع الثقافي، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة، والابتعاد عن الاستدانة الربوية، والتبعية المتروبولية، واقتصاد الريع، والاستهلاك غير المنتج، وتخريب البيئة وتلويثها.
 - ٤ - تمكين الأفراد والمجتمع المدني من المساهمة الفاعلة في التنمية البشرية المستديمة بالمشاركة والمساهمة الفعلية.
- وهكذا، فليس الغنى أو الثراء شرطاً لتحقيق الكثير من الأهداف المهمة للأفراد والمجتمعات مثل الديمقراطية أو المساواة بين الجنسين أو تطوير التراث الثقافي والمحافظة عليه، والثروة لا تضمن الاستقرار الاجتماعي أو التماسك السياسي، هذا فضلاً عن أن حاجات الإنسان ليس كلها مادية، فالحياة المديدة الآمنة وتذوق العلم والثقافة، وتوفير الفرص لممارسة النشاطات الخلاقة، وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة، وحق التعبير، والحفاظ على البيئة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة، مجرد بعض الأمثلة عن حاجات وحقوق غير مادية قد يعتبرها المرء أهم من المزيد من الإنتاج المادي بالمقابل فإن التلوث البيئي وارتفاع معدلات الجريمة، أو العنف، المنزلي،

أو الأمراض المعدية كالإيدز في الكثير من البلدان لا يعقل أن يعوض عنها المزيد من ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

وعلى العموم، لا تقتصر التنمية البشرية المستديمة على تحقيق الإنتاجية المادية، أو تغيير المجتمع فحسب، بل التنمية المستديمة هي التي تعني بالإنسان عقلاً، وجسداً وقلباً، و معتقداً، وثقافة، وبيئة.

بمعنى أن المقاربة الثقافية والإيكولوجية والتنموية هي الأساس في كل تنمية بشرية لتغيير المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات، وتحقيق تنمية إنتاجية حقيقية مادياً ومعنوياً، وتمكينها داخل المجتمع بإشراك جميع الفاعلين في اقتراح آليات التنمية الحقيقية، وفي هذا الصدد يقول جورج قمر "تدور التنمية البشرية المستديمة حول تطوير المقدرة البشرية بسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية ودولية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته، ويرتبط مفهوم التنمية في هذا السياق بتنمية الإنسان من حيث هو هدف ووسيلة أو بتنمية قدرات الإنسان على سد الباب حاجاته المادية والمعنوية والاجتماعية، وإذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسسية التي يعيش في كفاها البشر، يبقى الأساس في ذلك دائماً توسيع خيارات الإنسان، وبذلك يتسع فضاء حريته، وهو ما يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية دون أن يقتصر عليها.

والخلاصة أن التنمية البشرية المستديمة توسيع لقدرة الإنسان على بلوغ أقصى ما يمكن بلوغه من حيث هو فرد أو مجتمع ذو أفراد كثيرة، وذلك بزيادة إمكانياته التي ليست القدرات الاقتصادية إلا مجرد جانب منها، ومن هنا لابد أن تكون السياسات التنموية بالضرورة متعددة الأفاق، لا الاقتصادية فحسب.

ويتبين لنا مما سبق قوله أن التنمية البشرية المستديمة هي تنمية شاملة ومتوازنة وكلية وطويلة الأمد لا يمكن تحقيقها أو التمكن منها إلا بالتخطيط والتدبير، والعمل والمراقبة، والتقويم، والتتبع، واعطاء الأهمية الكبرى للإنسان أو الفرد، بتحسين أوضاعه المادية والمعنوية، والثقافية، والحقوقية، والاقتصادية والاجتماعية، والبيئية.

8: التنمية الثقافية: هناك ثلاثة تصورات حول علاقة الثقافة بالتنمية، فهناك

من يرى أن الثقافة تعرقل مسيرة تنمية الدول، وتحول دون تقدمها بشكل إيجابي، ومن ثم تصبح الثقافة عائقاً أمام تقدم بعض الشعوب، وخاصة إذا كانت العادات

والتقاليد والأعراف هي السائدة، وكانت تلك التقاليد تقليدية تؤثر سلباً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهناك رأي مناقض يرى أن الثقافة هي من العوامل الأساسية التي تسهم في التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد بكل قطاعاته، والرفع من الإنتاج الوطني أو القومي، ولا بد من مراعاة هذا البعد في مجالات: التخطيط، والتدبير، والتقويم، ويعني هذا أن الأولوية تعطى للبعد الثقافي على حسب الأبعاد والمكونات التنموية الأخرى. يبدو أن هناك رأياً تركيبياً ثالثاً يؤمن بجداية الثقافة والتنمية أي: لا يمكن فصل الثقافة عن التنمية، فكل واحد يكمل الآخر بطريقة بنيوية وعضوية وجدلية.

وإذا كانت دول الجنوب قد ركزت في سنوات الستين من القرن الماضي على التنمية الاقتصادية لتحسين الأوضاع المجتمعية، فإن هذه الدول قد اهتمت بالتغير الاجتماعي في سنوات السبعين، في حين اعتنت هذه الدول في السنوات الثمانين بالمقارنة الثقافية في تنفيذ التنمية البشرية المستدامة بفضل توجيهات اليونسكو التي اعتبرت سنوات الثمانينات والتسعينات فرصة ذهبية للتنمية الثقافية بناءً على التنوع الثقافي واللساني والتراثي، وأعطت أهمية كبرى للثقافة اللامادية في تطوير الشعوب وتنميتها، بيد أن الثقافة قد خضعت لشروط العولمة ومستلزماتها ابتداءً من سنوات التسعين من القرن الماضي إلى سنوات الألفية الثالثة.

وتتجلى أهمية الثقافة في ارتباطها بالتعليم والإعلام والدين والأدب والفن، وتسهم هذه الآليات كلها في توعية المجتمع ذهنياً ووجدانياً وحركياً، وتطويره سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتحسين سلوك الأفراد تجاه ذواتهم وأسرهم ومجتمعهم ووطنهم وأمتهم وعالمهم الإنساني، وتغيير تصرفاتهم وممارساتهم وتطبيقاتهم العملية التي قد تؤثر سلباً في التنمية، مثل: تلوث البيئة، وتخريب الآثار، والتبذير الاستهلاكي المتعلق بالمأكل والمشرب والطاقة، والانفاق المالي المبالغ فيه...

وفي الوقت نفسه قد تدفع الثقافة الأفراد إلى طلب العلم للحد من الأمية، والقضاء على كل تجلياتها، سواء أكانت أمية أبجدية، أم أمية إعلامية، أم أمية لغوية، أم أمية وظيفية، أم غيرها من الأميات السائدة في عالمنا اليوم.

والثقافة كذلك سبيل للقضاء على الفقر، والجوع، والبطالة، والجهل، والخرافة، والشعوذة، والتسرب المدرسي.

وهي كذلك وسيلة للرفع من المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، وتحسين

الدخل الفردي، والحصول على فرص العمل المناسبة، وبناء الأسرة بناءً مستقراً سعيداً. وتتضمن الثقافة -اليوم- مجموعة من الخصائص والسمات المميزة لمجتمع أو لمجموعة أثنية ما، سواء أكان ذلك على المستوى المادي، أم على المستوى الروحاني، أم على المستوى المعنوي، ويعني هذا أن الثقافة هي التي تميز مجتمعنا عن مجتمع آخر، ومن ثم فهي تشمل الفنون والآداب وحقوق الإنسان، وأنظمة القيم، والتقاليد، والأعراف، والعادات، والمعتقدات.

ولا غرو أن نجد المؤسسات الرسمية الدولية، أو الوطنية، أو الجهوية، أو المحلية، تنطلق من المقاربة الثقافية في التخطيط للتنمية الشاملة المستدامة على جميع الأصعدة والمستويات نظراً للعلاقة الجدلية الموجودة بين الثقافة والتنمية.

بيد أن هناك كثيراً من دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية ترى أن المكون الثقافي هو عبء ثقل على التنمية من النواحي المادية والمالية والسياسية والأمنية، ولا تراهن عليه بشكل كبير في تحقيق تقدمها الاقتصادي لذا تهمش هذا المكون تهميشاً ملحوظاً ولا تبالي به إطلاقاً.

وفي المقابل نجد دولاً متقدمة وتنمية تعطي الأولوية للثقافة في مجال التنمية الشاملة، بل نتحدث -اليوم- عن سياحة ثقافية، وسياسة ثقافية، واقتصاد ثقافي، وكائن بشري ثقافي.

.....

المشروعات الصغيرة كأحد أهم عناصر استراتيجيات التنمية

مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتعريفها

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة:

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات، كذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني، وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد ان التباين بين دوله واخرى و

من مرحله الى اخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية، كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه وهل هو للأغراض الإحصائية، أم للأغراض التمويلية، أو لأية أغراض أخرى.

فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه، وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يختصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، لكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية.

وحيث ان مصطلح المشروعات الصغيرة رغم غموضه وعدم التوصل الى تعريف واضح ومحدد له وصعوبة التمييز فيما بينه وبين مفهوم المشروعات الكبيرة والمتوسطة، حيث يكون الانتقال فيما بينها تدريجياً، إلا أن هناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها لدى عدد كبير من الدارسين بأنه: ذلك القطاع الذي يغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حدة.

وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط و مقتضب يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة، وهو كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة، ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر.

ثانياً: المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:

إن مصطلح المشروع الصغير (Small Business) يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:

✚ نوع المشروع الصغير.

✚ الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال.

➤ الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر.

➤ طاقة المشروع الصغير. *المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير.

➤ جودة منتجات المشروع الصغير.

➤ شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات.

➤ علاقة المشروع الصغير بالتصدير.

➤ شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية وإلى ما هنالك....

و كل هذه معايير تسهم في تحديد المشروعات الصغيرة و يمكن الاستناد عليها عند تعريفها كمعيار عدد العمال، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم المبيعات فضلاً عن المعايير الأخرى التي تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة و مستوى التقدم التكنولوجي، بالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بيد أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات.

👉 وتصنف جميعها ضمن فئتين:

أولاً: المعايير الكمية:

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعايير المعيار الأحادي كمعيار العمال، و معيار رأس المال، و معيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة، أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معا وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معا كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.

ثانياً: المعايير الوصفية (الوظيفية):

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع المتوسطة والكبيرة من حيث.

● تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.

● ان يكون انتاجها محلياً، او يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً

نسيباً.

● احتياجاته من خدمات البيئة الأساسية متواضعة كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.

● احتياجاته لمستويات متواضعة من الإدارة، والتنظيم فالتخصص الإداري قليل نسيباً.

● مرونة الاتصال المباشر بين العمال والإدارة.

● ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداماً من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، إلى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هنالك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى، ومن أكثر المعايير شيوعاً:

1) **معيير العمالة:** يمثل أبسط المعايير المتبعة التعريف وأكثرها تداولاً، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة وغيرها من المتوسطة والكبيرة يمتاز بعدد من المزايا منها:

* يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.

* مقياس ومعيار ثابت وموحد (stable yardstick) خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار وأخلاقها مباشرة وتغير أسعار الصرف.

* من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

غير أن من عيوب هذا التعريف أيضاً اختلافه من دولة لأخرى، فضلاً عن أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

2) **معيير حجم الاستثمار:** يعد حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معياراً أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً، لكن أهم ما يعاب عن هذا المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف العملات لديها.

3) **قيمه المبيعات السنوية:** يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. وتجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر في التعريف الواحد

للمشروعات الصغيرة كذلك المتوسطة، ففي دول مثل الأردن والعراق واليمن تستخدم معيار عدد العمال، أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم.

ثالثاً: تعريف المشروعات الصغيرة: بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر، حتى في داخل الدولة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة.

وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كمان يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً.

كما أن البنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عاملاً، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، المشروعات المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، إجمالي الأصول حتى 10000 دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عاملاً و إجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة

أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملاً، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة، وقد اعتمد الاتحاد الاوروبي عنصرين أساسيين لتحديد حجم المشروعات الصغيرة، الأول عدد العاملين، والثاني على أحد عنصرين ماليين أحدهما دورة رأس المال والاخر ميزانية المشروع وعلى هذا الاساس حدد الاتحاد الاوروبي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عاملاً ودورة رأسماله لا تزيد عن 40 مليون يورو {أو

ميزانية لا تتعدى 27 مليون يورو} وتعرف المنشآت الصغيرة في ماليزيا بالاعتماد الى معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين، ويستند عليها في التمييز بينها وبين المتوسطة ومتناهية الصغر ويقدم الجدول التالي تعريفاً دقيقاً لهذه المنشآت.

جدول رقم (1)

الجدول البياني الخاص بتعريف المشروعات في ماليزيا (2)

الصنف	المشروعات المتناهية في الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
الصناعة الخدمات الصناعية الصناعات الزراعية	حجم المبيعات السنوية أقل من 250 ألف رنجت، أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رنجت وأقل من 10 مليون رنجت أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال و 50 عامل	حجم المبيعات السنوية بين 10 مليون رنجت وأقل من 25 مليون رنجت أو عدد العمال الدائمين بين 51 عامل و 150 عامل
الخدمات	حجم المبيعات السنوية	حجم المبيعات السنوية	حجم المبيعات السنوية
الزراعة تكنولوجيا معلومات الاتصالات	أقل من 200 ألف رنجت أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	بين 200 ألف رنجت وأقل من 1 مليون رنجت أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و 19 عامل	بين 1 مليون رنجت وأقل من 5 مليون رنجت أو عدد العمال الدائمين بين 20 عامل و 50 عامل

☆ملاحظة: دولار أمريكي يعادل تقريباً 3.20 رنجت ماليزي (رينجت)

وفي الهند هي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي

تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمه الاستثمارات في المعدات (الأصول الثابتة) في حدود ما بين 10 - 50 مليون روبية (١ دولار أمريكي يعادل تقريباً 45 روبية) والهند لا تضع حداً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعتمد نظاماً للاستثمار الرأسمالي في المشروعات الصغيرة.

ومن جانب آخر، هناك العديد من الدول التي ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات وهو أحد أوجه القصور الكبيرة بالنسبة لهذا الموضوع في تلك الدول، في حين أن دولاً أخرى لديها تعريف عديدة مختلفة" فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك اختلافاً في تصنيف المنشآت بين نشاطٍ وآخر، كما يتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الجدول البياني الخاص بتعريف المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 5 مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 5 مليون دولار
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل فما دون
مقاولات البناء	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 17 مليون دولار
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 7 مليون دولار
الزراعة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 0,5 مليون دولار

وفي مصر فيقصد في بالمنشآت الصغيرة: وفق قانون تنمية المنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً وإنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملاً.

و بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي: فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر منها من 2 مليون و أقل من ٦

مليون دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها ٦ مليون دولار فأكثر.

أما في سوريا فكان نظام المنح والقروض المرافق لقانون إحداث هيئة مكافحة البطالة رقم 71 لعام 2001 قد عرف المشروع الصغير تعريفاً عائماً (على أنه المشروع الفردي الصغير والجديد الذي ستمول الهيئة عن طريق المصرف المستفيد من أحد الأفراد العاطلين عن العمل المستهدفين بنشاط الهيئة، ولكن جاء بالنسبة لحجم القرض الصغير: أن الحد الأقصى لقرض الفرد ضمن نشاط المشروعات الصغيرة هو 500 ألف ليرة سورية، وقد يصل إلى ثلاث ملايين ليرة سورية في حال الشركاء وفي حال تمكن المشروع من خلق ١٠ فرص عمل جديدة على الأقل بمعنى أنه عرف نظرياً القرض الصغير الفردي أو الشركاء ولم يعرف المشروع الصغير.

وكذلك الأمر بالنسبة للمشروع الأسري أو البالغ الصغر، حيث تم تعريف القرض الأسري: (كل قرض يهدف إلى المساعدة في رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والأسرة، ويتم منح هذه القروض الأسرية بتمويل اقتناء معدات صغيرة، و مدخلات ضرورية للإنتاج أو في شكل رأس مال عامل ويكون محل العمل هو المنزل).

ويصل سقف القرض الممنوح إلى (100٠٠٠) مئة ألف ليرة سورية. (ملاحظة: 1 دولار أمريكي يعادل تقريباً 50 ليرة سورية بداية عمل الهيئة 2002 أما الآن فيعادل تقريباً 45 ليرة سورية.

وعلى الرغم من أنه كان يؤخذ على المشروعات الصغيرة في سورية أنه لا يوجد تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، إلا أنه وفي ظل المرسوم رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦ والخاص بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشروعات قد تم تعريف المشروعات على أساس معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي:

المشروعات بالغة الصغر: هي المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها (١٥٠٠٠٠٠) مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية ولا يقل عن (١٠٠٠٠٠) مئة ألف ليرة سورية (وضمناً كما يفهم فيما بعد أن عدد العمال يتراوح من ١-٥ عمال).

المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً وخدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله خمس ملايين ليرة سورية ولا يقل عن مليون و ١٥٠٠٠٠٠ مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية، لا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.

المشروع المتوسط: فكل مشروع لا يتجاوز رأس ماله ١٥٠٠٠٠٠ مليون ليرة

سورية و لا يقل عن 5٠٠,٠٠٠ ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً، هذا ورد في نص المرسوم أنه يجوز تعديل مبلغ رأس المال من المشروعات المذكورة أعلاه، بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

وهنا نرى أن هذا التعريف غير واقعي وفيه نوع من المغالاة عندما تم تحديد سقوف رأس المال المستثمر وعدد العمال بشكل لا يلائم الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، فأتى قاصراً عن الاستجابة لمتطلبات سوق العمل والاستثمار أو بيئة الأعمال في سورية، وهذا ينطبق على تعريف كافة المشاريع سواء الصغيرة أو المتناهية أو المتوسطة.

مما تقدم فإننا نرى أن التعريف المناسب للمشاريع المختلفة يجب أن يراعي خصوصية الاقتصاد السوري، كما يراعي عملية التحول الاقتصادي الحاصلة في سورية والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وعليه فإن التعريف الأكثر ملاءمة لواقع بيئة الأعمال في سورية، آخذين بعين الاعتبار متوسط الدخل ومتوسط تكلفة فرصة العمل الذاتي في قطاع الأعمال ومراعاة معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى معدل التضخم في سورية.

× يمكن أن يكون على الشكل التالي:

المشروعات بالغة الصغر:

هي المشروعات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأسمالها المستثمر عن (300,٠٠٠) ثلاثمائة ألف ليرة سورية، ولا يشترط بها تأمين فرص عمل دائمة، وإنما تهدف إلى تحسين مستوى الدخل والمعيشة للفرد والأسرة في المجتمعات الأقل دخلاً والأكثر احتياجاً.

المشروع الصغير:

كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً وخدمياً أو تجارياً لا يقل رأس ماله المستثمر عن 300,٠٠٠ ثلاثمائة ألف ليرة سورية ولا يتجاوز 50٠,٠٠0 خمسة ملايين ليرة سورية أو عدد العاملين الدائمين فيها يتراوح بين ١ - ١٠ عمال.

المشروع المتوسط:

كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يتجاوز رأس ماله عن 25٠,٠٠٠ خمسة وعشرون مليون ليرة سورية أو عدد العاملين الدائمين فيه يتراوح بين 11 - 50 عاملاً.

جدول رقم (٣)

وفيما يلي جدول يبين تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة (sme) في بعض البلدان

البلد	تصنيف المشروع	التعريف الرسمي	معيير التصنيف
كندا	التصنيع	المصانع التي يعمل بها أقل من 200 عامل	عدد العمال
بلجيكا	مشروعات صغيرة ومشروعات متوسطة SME	متوسط العاملين 500 عامل سنوياً، معدل دورة رأس المال 4,2 مليون يورو، ميزانية اجمالية 2,1 مليون يورو	عدد العمال دورة رأس المال
فرنسا	مشروعات صغيرة ومشروعات متوسطة SME	10 - 499 عامل	عدد العمال
هولندا	مشروعات صغيرة ومشروعات متوسطة	أقل من 10 عمال 10 - 100 عامل	عدد العمال
اسبانيا	مشروعات صغيرة ومشروعات متوسطة	أقل من 200 عامل أقل من 500 عامل	عدد العمال
البرتغال	مشروعات صغيرة ومتوسطة SME	أقل من 500 عامل، وحجم مبيعات أقل من 2400 مليون ESC وشروط أخرى	عدد العمال وقيمة المبيعات
الدنمارك	التصنيع	وحدات انتاجية يعمل فيها	عدد العمال

		أكثر من 5 عمال وأقل من 500 عامل	
السويد	مشروعات صغيرة ومتوسطة SME	المؤسسات المستقلة التي فيها أقل من 200 عامل	عدد العمال
استراليا	التصنيع والخدمات	أقل من 100 عامل أقل من 50 عامل	عدد العمال
سويسرا	مشروعات صغيرة ومتوسطة SME	لا يوجد تعريف ثابت	
المملكة المتحدة	مشروعات صغيرة ومتوسطة SME	لا يوجد تعريف ثابت	
الصين	مشروعات صغيرة ومتوسطة SME	يختلف حسب نوعية المنتج وعادة أقل من 200 عامل - رأسمال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العاملين قيمة رأس المال المستثمر
اليابان	مشروعات صغيرة ومتوسطة SME	أقل من 300 عامل أو رأسمال الثابت أقل من 100 مليون ين	عدد العاملين واجمالي الاصول الثابتة

خصائص المشروعات الصغيرة وأنواعها وأهميتها

والمشكلات التي تعاني منها

أولاً - خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة؛

يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها، وهو ما يستدعي ما سيتم تفصيله لاحقاً، هذا وتتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص من أهمها:



1 - انخفاض التكاليف الرأس مالية نسبياً: يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وفي حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأس مال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.

2 - قلة عدد العاملين في المشروع الصغير: لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال يبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان وفي هذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل.

3 - الجمع بين الإدارة والملكية: عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة، إذا يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع.

وما تملكه هذه الخصائص من فوائد لصاحب المشروع الفرد على عكس ما تجده في أحيان كثيرة في حالة الشركاء، ومن حيث الحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين والتحرر منها وامتلاك حرية القرار أو التحكم فيما يفعل وكيفيه ما يفعل، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا. إلا أنها تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولاً بالمجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه والعمل لساعات أطول، وأن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه تقع على عاتقه وأنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إذا لزم الأمر.

4 - تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:

تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع المتوسطة والكبيرة، وذلك نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير، فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً، و

يعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهاره العمال.

5- القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات، حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

كذلك اعتماده على المواد المحلية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية بحيث توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض عن اعتبارات الجودة).

6- الانتشار الجغرافي الواسع:

تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة.

7- استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:

لعل أبرز ما يلاحظ من المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملتقى من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً لنجد. وال حال هذه أن المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية.

إضافة إلى غير ذلك من الخصائص كإمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة

وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها، وارتفاع أصحابها الذاتية على الابتكار، (ففي اليابان يعزى ٥٢٪ من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات) كذلك اعتمادها على الموارد المحلية في إنتاجها فضلاً عن قدرتها في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وإلى ما هنالك.

وقد لخصت خصائص هذه المشروعات بشكل مكلف وسريع على أن منشآت الأعمال الصغيرة مرنة، وهي الأكثر عدداً، ويمكنها تسويق منتجات جديدة، ويمكن أن تختفي بسرعة، نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

ثانياً- أنواع المشروعات الصغيرة:

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات، فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاث مجموعات:

أولاً- الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانياً- الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية في تحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

ثالثاً- مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

***وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة**

أقسام هي:

👉 **المشاريع الإنتاجية:** أساسها التحويل أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الإنتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة. وبدورها تنقسم إلى نوعان: ☆ **المشروعات التي تنتج سلعاً** استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

☆ **المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية** لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

👉 **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين

مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلييها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

📌 **المشروعات التجارية:** أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة و التجزئة، وهنا نشير إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع، وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة،

✓ فقط تحت مسمى **الصناعات الصغيرة في معظم دول العالم وهي:**

- ١- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- ٢- الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والاثاث...الخ.
- ٣- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات {الهندسية، الكيماوية، الطبية} والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة. كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني:

الشكل البياني رقم (١)

أنواع المشروعات الصغيرة من حيث المجال تنقسم:

- صناعي.
- زراعي.
- خدمي.
- تربية.

من حيث الهدف:

- مشروعات تنفيذية لمشاريع كبيرة.
- مشروعات صغيرة لتحقيق الربح والدخل.
- مشروعات صغيرة لإشباع الحاجات.

■ مشروعات صغيرة لإيجاد فرص عمل.

📖 من حيث نظم الإنتاج:

✚ نظام إنتاج علمي.

✚ نظام الصناعة العائلية.

✚ نظام الحرف اليدوية.

✚ نظام الورش.

📖 من حيث الشكل القانوني:

ملكية فردية - شركة فردية - ملكية محدودة - شركة توصية بسيطة - ملكية عامة - شركة مساهمة

وهنا نجد أن أبسط تصنيف لأنواع المشروعات الصغيرة وقد يكون الأكثر تعبيراً عن واقع الحال بما يتقاطع مع واقع التجربة والخبرة العملية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة لدى هيئة مكافحة البطالة.

↩ ومع ورد ذكره في الشكل السابق من حيث المجال ليصبح على الشكل التالي:

١- مشاريع زراعية وتربية الحيوان.

٢- مشاريع صناعية وحرفية.

٣- مشاريع تجارية {سلع أو خدمات}.

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية:

تجمع الآراء على الأهمية المتعظمة للمشروعات الصغيرة و على الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة والنامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة.

كما تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي 4٦٪ من الناتج المحلي العالمي، و تساهم بنسبة كبيرة في الإنتاج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85٪/٥١٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

على الترتيب..

وأن دولة مثل الولايات المتحدة يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير يساهم في توليد حوالي 52٪ من فرص العمل لدى القطاع الخاص وأكثر من نصف الدخل القومي، كما تمثل 80٪ من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي، وتمتد 67٪ من العاملين بفرص العمل والتدريب الأولي لهم.

وفي اليابان تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث تمثل حوالي 4.99٪ من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من 4.84٪ من إجمالي العمالة في اليابان.

وجدير بالذكر أن ننوه إلى أن الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة الصادر في حزيران يوليو عام 2000 والذي حدد سنة مبادئ رئيسية للوصول إلى هدف أساسي وهو أن يصبح الاقتصاد الأوروبي أهم قدرة تنافسية وديناميكية تعتمد على المعلومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير المزيد من فرص العمل كماً ونوعاً وتوفير قدر أكبر من التماسك الاجتماعي.

***قدر كز على المشروعات الصغيرة بشكل ملفت بحيث نصت تلك**

المبادئ على:

- التنويه إلى القدرة الديناميكية للمشروعات الصغيرة في التجاوب مع الاحتياجات الحديثة للسوق وعن قدرتها في تحقيق فرص عمل مناسبة.
- التأكيد على أهميه المشروعات الصغيرة في دعم التنمية الإقليمية والاجتماعية مع التزامها بأنها تشكل مثلاً للمبادرة والالتزام.
- الإشادة بالمشروعات والمبادرات الناجحة التي تستحق أن تحصل على العائد والمردود العادل.

- اعتبار بعض الفشل الذي يمكن أن يتواكب مع المبادرات المسؤولة والمخاطر المحسوبة هو بمثابة فرصة للتعلم من التجربة.

وهكذا فإن المشروعات الصغيرة يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية، لقد اصبحت المشروعات الصغيرة علماً قائماً يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد افردت لها المقررات الخاصة

بها، هذا ويتبدى دور المشروعات الصغيرة

وأهميتها في عملية التنمية من خلال عدة نقاط أهمها: **١-المساهمة في زيادة الناتج القومي:**

وعلى وجه الخصوص في الدول النامية حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع الشرائح من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي زيادة الناتج القومي، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة سيما الصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها.

٢-المساهمة في الحد من مشكلة البطالة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء المصدر الرئيسي لتأمين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات النامية ورغم التفاوت في تعريف هذه المشروعات من بلد لآخر، إلا أنه قلماً يقل مجموع عدد العاملين فيها، عن نصف مجموع القوى العاملة، وذلك أن طبيعة هذه المؤسسات وحجمها ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توفر حافزاً قوياً لخلق فرص العمل " وذلك من خلال:

*قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمال غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشاريع الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة.

*تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة وتجنب هدر طاقاتهم في انتظار تأمين فرص العمل لدى طابور القطاع الخاص أو العام.

*قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطيد اليد العاملة و تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية.

٣-مكافحة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية:

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظاً في النمو أو الأكثر احتياجاً للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال انعاشها بهذه المشاريع. فضلاً عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية، ويعتبر "شوماخر" مؤلف كتاب الصغير جميل (Small is beautiful) المنشور عام 1973 أول من رسّخ فكرة وأهمية المؤسسات الصغيرة والتي تتوائم أكثر مع فكرة نوعية الحياة والمحافظة على البيئة كما ظهرت في تلك الفترة، الصناعات المغذية أو المكمل للصناعات الكبيرة والمتوسطة.

عند مستويات معينة من الإنتاجية من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها، كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها، وبهذا تساعد المشروعات الصغيرة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الانتاج فضلاً عن أن هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة مثلاً شركة " بنتون، بناسونيك "

٤- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:

سواء كانت خدمات غير مستثمرة أو سلعاً نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي، على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الانتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة محلياً، فضلاً عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.

كذلك قدرتها على توفير السلع والخدمات بما يناسب ويلبي متطلبات السوق المحلية خصوصاً في الدول النامية، التي تعاني من ضيق نطاق السوق المحلية وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد نظراً لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وبهذا تشكل المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار، من حيث أنها تعتبر "بارومتر" هام لمدى

ما يتسم به السوق من حيوية وحركة.

٥- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:

تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.

وإذ تعتبر المشروعات الصغيرة من الناحية الفنية أحد أهم مفردات التطور التكنولوجي، فذلك من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وأقل تكلفة من الشركات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية، ومن المفسد ذكره أن المشروعات الصغيرة تمثل ٨٠٪ من كل الإبداعات والاستثمارات الجديدة في السوق الأمريكي.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير، حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلاً عن أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغيير داخلي بسهولة.

٦- دورها الإيجابي في تنمية الصادرات:

من حيث أن توسيع عملية المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي، المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة، وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير مستندة بذلك على هذا النوع من المشروعات، ومن حيث المساعدة على استحداث منتجات جديدة واستيعاب النواتج الغرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من تلك الموارد وتقليل الاستيرادات.

المعوقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمميزات التي تتوفر بها والدور الهام الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وكما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٣ أن المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة تبدو ضعيفة وشبه مهملة وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول العربية ويواجه الباحث صعوبات كثيرة في رصد وتحليل هذه المعوقات نسبة لقلّة الدراسات وشح المعلومات والإحصاءات عنها في أغلبية الدول العربية، كما يتفق المهتمون والدارسون لهذا القطاع أن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهي مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم، ومن الملاحظ أن هذه المشاكل قد تكون "إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي" وبالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل فيه في إطار ذلك، يمكن أن تصنف المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة،

← سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى:

١) **المعوقات تمويلية:** وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، والتي تتبدى في صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل المناسب، المتمثل أهمها بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها، وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على هذا النمط من المشاريع.

فضلاً عن الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.

2) معوقات اقتصادية: وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي و مناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبطاً به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة، وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش ويتأثرون به سلباً في انتاجهم.

إضافة إلى المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات ووفورات الحجم الكبير كذلك.

3) معوقات تسويقية: وتقسم بدورها إما معوقات تسويقية خارجية: متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة، وتتمثل في تفصيل تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، و إما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموماً، لأن المشكلة ليست في الإنتاج، وإنما في تسويق الإنتاج المنافس حتى في السوق المحلية وهذا ما يخشى على المشروعات الصغيرة منه كعامل في اختفائها تدريجياً من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل العولمة السائد حالياً. أو معوقات تسويقية داخلية: ناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، حيث إن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم وذلك نتيجة إما لضعف الاهتمام ببحوث التسويق ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطب المتوقع بشكل خاص أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع، كما أن غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات وغياب التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة وقصور قنوات وشبكات التسويق مع غياب

الشركات المتخصصة في مجال التسويق، فضلاً عن ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المنشآت الكبيرة فيما يخص الأسعار النوعية والكمية يجعل المشروعات الصغيرة تواجه تحدٍ كبير في بقائها واستمرارها.

4) معوقات إدارية: على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، و فرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادرة لديه مهارة ومملكة الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها.

وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف حيث في الغالب تعزى مسؤولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات الصغيرة. إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر.

5- معوقات فنية: والتي أهمها تلك التي تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدرس، مما يكتب للكثير من المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشاريع الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة، وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيرادات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً. والسبب في هذا أن موردي مدخلات الإنتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى صعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الطاقة الكهربائية وخدمات المياه وقطع الغيار، فضلاً عن قلة الخبرات الفنية ونقص العمالة المؤهلة أو عدم ملائمة خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات، إضافة إلى ضعف برامج تدريب وتأهيل العمال، وارتفاع نسبة دوران اليد العاملة، ويعود سبب عدم وفرة

العمالة المناسبة أيضاً إلى تحيز العمال للعمل لدى المنشآت الكبيرة سيما الحكومية بسبب عامل الأمان والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها من تقاعد وضمان اجتماعي وغيرها، وصولاً إلى ضعف ضبط الجودة والسيطرة على النوعية بسبب استعمال آلات وأجهزة بسيطة غير متطورة في الغالب في المشروعات الصغيرة.

6- معوقات تنظيمية وتشريعية: بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبة والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، وانتهاءً إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات النازمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدت.

وناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت الصغيرة، وقد تعمل بعض التشريعات بحرمانها للمنشآت الصغيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقاب الأجهزة الحكومية و عن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية. هذا كله مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المشروعات فضلاً عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال و استقدام العمالة الأجنبية.

يتضح من خلال الاستعراض السابق، أن المشروعات الصغيرة تعاني جملة من المشكلات والمعوقات وإنها كي تنجح في أداء دورها في عملية التنمية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها ووفق آلية تنفيذية تدعمها، بمعنى أنها بحاجة من أصحاب القرار إلى تبني استراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات ورعايتها، سواء من جهة الخدمات الفنية الإدارية والتسويقية التي تحتاجها أو من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها، تلك الاستراتيجية التي تعمل في الوقت ذاته ضمن إطار استراتيجية تنمية عامة.

استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة وتجارب بعض البلدان

أولاً - استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة :

بداية إننا ندرك تماماً أن مفهوم التنمية عموماً مفهوماً واسعاً وشمولياً، ومهما جرت محاولات لوضعها في إطار محدد والخروج بتعريف جامع مانع، فإن النتيجة غير موفقة حتماً، ولكن يمكن أن يلاحظ أنها جميعاً تتفق على اعتبار التنمية مدخلاً أو منهجاً ووسيلة وأداة للتغيير الاجتماعي والإداري الواعي المنظم الموجب والموجه وأنها تتطلب اختيار استراتيجية ملائمة أو تخطيط مناسب إذا أريد لها أن تكون تنمية حقيقية، حيث الهدف العام لهذه الاستراتيجية إحداث التغيير الإيجابي الحقيقي في المجتمع، والذي يتم عن طريق التخلي عن ممارسات وسياسات وسلوكيات واتجاهات ومستويات أداء اقتصادي وفني واجتماعي غير فعالة، وتطويرها الى الأفضل والأحدث والأكثر إنتاجية و كفاءة وفاعلية تتفق والبعد الحضاري لهذا المجتمع، و جدير بالذكر أنه لكي تتحقق الاستراتيجية الرئيسية لا بد أن تغذيها أو تصب فيها مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية والتي يجب أن تعمل بشكل متناسق ومتناغم.

من هذا المنطق فقد أصبحت المشروعات الصغيرة أحد أهم عناصر استراتيجيات التنمية والتطوير الاقتصادي في معظم دول العالم، نظراً للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعداداً للتواءم مع الوضع العالمي الجديد الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق والتطور المواكب لحركة العرض والطلب وباتت فرصة هذه المشروعات في البقاء أكبر بكثير من المشروعات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.

ومن هذا المنطلق أيضاً فإن استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة تعني وضع خطة وطنية لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، بحيث تتضح فيها الأهداف وتتحدد بموجبها الآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني واضح، وذلك انسجاماً مع استراتيجية التنمية مع جهة، وإمكانية المشاركة والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية في الدولة من جهة أخرى،

❖ وعليه فإن تحقيق استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة يعني جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء:

أ- مجال سياسة التشريع والتنظيم : من حيث وضع إطار قانوني محدد

للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العامة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع، ومن حيث الاختصار وتسهيل الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل حل إشكالية القطاع الغير منظم.

2- مجال سياسة التمويل : وذلك عبر مؤسسات تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة سواء المؤسسات الدولية أو المؤسسات الحكومية أو البنوك الوطنية أو حتى المنظمات الأهلية، ولعل أهم ما يرد في هذا المجال هو ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة، وأسعار الفائدة المشجعة، إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة، حيث أن سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من أصحاب المشروعات الناجحة من الاقتراض، وكذلك تقديم الحوافز الضريبية والاعفاءات منها، إلى إمكانية إنشاء بنوك متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة.

3- مجال سياسة الدعم الفني : والتي تتم من خلال دعم المشروعات الصغيرة بالخدمات الفنية المختلفة والتي تحتاجها بدءاً من التدريب والتأهيل سواء الإداري والفني، الذي يسبق المشروع في الدراسات التسويقية الاستشارية، وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات، إلى إقامة المعارض الدائمة للمشروعات الصغيرة داخلياً والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، كذلك التعريف بهذه المشروعات ومنتجاتها القابلة للتصدير غير كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، إضافة إلى تشجيع التعاقد من الباطن بين المشروعات الصغيرة والكبيرة ووصولاً إلى أهمية تنشيط التسويق عبر الإنترنت في ظل التطور الهائل لاستخدام التكنولوجيا.

ثانياً - استراتيجيات تنمية المشروعات الصغيرة في سوريا :

ولعل من المناسب أن نبرر الأهمية التي توليها استراتيجيات وسياسات التنمية في سوريا لتقوية الصلات بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى،

والتي تعبر عن الاهتمام بمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل للفئات الحساسة في عملية التنمية، من خلال تبني تقنيات إنتاج أقرب إلى نمط تكثيف العمل، وبذلك يكون النمو الاقتصادي هو النوع المولد للعمالة أي لفرص كسب الدخل، إذ يعتبر العمل من أهم مصادر تكوين الدخل مما يعبر بدوره عن علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وفي هذا السياق فلقد تبنت سوريا استراتيجية خاصة لتنمية المشروعات الصغيرة ضمن إطار الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة التي خطتها الحكومة السورية، وذلك بإصدار القانون رقم 71 لعام 2001، القاضي بتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة من خلال الفترة (2002-2006) عن طريق جهازه التنفيذي {هيئة مكافحة البطالة} كهيئة مؤقتة مهمتها تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار المنتج طويل الأمد، عن طريق دراسة وتمويل و تنفيذ الأنشطة الإنتاجية والتي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص العمل لاستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلية إلى السوق لأول مرة، كحل إجرائي سريع هدفه توفير فرص عمل دائمة في القطاع الخاص المساهمة في حل مشكلة البطالة وتحسين مستوى المعيشة لمحدودي الدخل، والمشاركة في دعم جهود الدولة في التنمية الاقتصادية و استكمالاً لخطة الحكومة في سياسة تنمية المشروعات، فلقد حلت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات محل هيئة مكافحة البطالة لتعمل بصفة دائمة وفق ما جاء في المرسوم رقم 39 لعام 2006 والتي باشرت أعمالها منذ بداية عام 2007 ضمن جملة من التغييرات في المنهج والرؤية والآليات.

ثالثاً - تجارب بعض البلدان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة :

اتجهت الكثير من الدول النامية والمتقدمة نحو إقامة قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها، وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب ذات الملامح الخاصة.

☆ **التجربة التونسية:** تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى توفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توطيد العمالة، وذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة، نستعرض من أهمها:

*إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للاكتتاب على الشكل الآتي:

● 46٪ لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة.

● 54٪ بعض المؤسسات الحكومية.

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة أشكال البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة، من أصحاب المهن والحرف و حاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقرض (10,000) دينار للعاديين و(33,000) دينار للجامعيين، بفائده بسيطة لا تتجاوز ٥٪ سنوياً، وبفترات استرداد تتراوح بين ستة أشهر وسبع سنوات، ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.

-إحداث الصندوق الوطني للتشغيل (21-21) عام 2000 مهمته تكوين (تدريب وتأهيل) الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن عمل، من خلال تمويله دورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجالات تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية.

-إنشاء الصندوق الوطني للضمان الإقراض عام 2003 مهمتها ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

- إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة، بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.

-الاعتماد على جهات رديفة من المجتمع المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية أو اللجان الاستشارية معتمدة في الولاية أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة والدعم في تنفيذ هذا المشروع الوطني.

- تقديم الخدمات التسويقية كإقامة المعارض السنوية من قبل البنك التونسي للتضامن من أجل عرض منتجات المشروعات الصغيرة الممولة من قبله بصورة مجانية حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب والنفقات.

- اعتماد نظام و شبكة معلوماتية متطورة وذكية تساعد في اتخاذ القرارات وتبسط عملية الاقتراض أقرب ما يمكن بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء.

- إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه البنك التونسي للضمان.

ولعل أهم ما يميز هذه التجربة هو تضافر الجهود جميعاً والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية التي تلاحظ بين كافة القطاعات سواء العام والخاص أو الأهلي من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني عموماً، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلائم تطور الاحتياجات والمتطلبات، إضافة إلى الاهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الأهمية الكبيرة المولاة للتدريب والتأهيل.

إلا أن ما يؤخذ على التجربة هو أنه على الرغم من الدعم والمساندة الكبيرين الذين يحيطان بالتجربة إلا أن النتائج ذات كمية ونوعية متواضعة إذا ما قيسست بالمقدمات، وهذا قد يكون بسبب ضعف المتابعة أو ضعف المعايير المتبناة عند إنشاء المشاريع أو بسبب أن ثقافة العمال مهاجرة وما زالت سائدة ومحبذة في سوق العمل.

التجربة الماليزية:

على الرغم من قصر عمر التجربة الماليزية نسبياً في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها أثبتت تميزاً ملفتاً بين الدول الناجحة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عموماً بسبب إدراكها أهمية هذا المشروعات في التنمية الشاملة ودورها في تعزيز النهوض بالصناعة الوطنية الماليزية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٠ ٪ واحد من إجمالي المشاريع الصناعية الماليزية لعام 2005، وقد تميزت هذه التجربة في حجم المساندة والدعم الكبيرين اللذين تقدمهما الحكومة الماليزية في سبيل تنمية هذه المشروعات وذلك عبر سلسلة من الاجراءات والسياسات الداعمة وتقديم الكثير من التسهيلات والمزايا، كما يشترط في جميع التسهيلات ألا تقل نسبة الملكية الماليزية عن 60٪ بهدف دعم الصناعة الوطنية المحلية، ولعل من أهمها:

١) أنها أسست هيئة متخصصة بتنمية هذا المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 1996، تسعى من خلالها لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتمتع بالكفاءة والمرونة

وقادرة على المنافسة في سوق حرة، ولجعلها متكاملة في التنمية الصناعية الماليزية و
قادرة على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

٢) إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
القائمة والجديدة، وبشروط مشجعة من سقوف تمويل عالية تصل إلى 5 مليون
رنجيت ومعدلات فائدة متدنية بحد أعلى ٤٪ و فترة سداد من 10 إلى 15 سنة
للأصول الثابتة بما فيها فترة سماح حتى سنتين وحتى ثلاث سنوات بالنسبة لرأس
المال العامل.

٣) تقديم التسهيلات المالية والضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ
شكل إعفاءات ضريبية والتسهيلات المالية غالباً ما تكون على شكل منح من الحكومة
الماليزية بما لا تقل عن 50٪ من كلفة المشروع تقدمها عن طريق هيئة تنمية
المشروعات، وهذه المنح تقدم إما:

✚ لتطوير المنتج وصناعته. * للحصول على شهادات وأنظمة إدارة الجودة.

✚ لتطبيق معايير Rosseta Net.

✚ لمساعدة رواد الأعمال النساء.

٤) تقديم برامج تدريبية داعمة لأداء هذه المنشآت تنفذ من قبل مؤسسة الإنتاجية
الوطنية (N pc) مثل برامج إدارة الجودة، وبرامج إدارة الانتاج وبرامج الإدارة المتميزة
وغيرها.

٥) تقديم المنح والحوافز النوعية، لبعض الأنشطة المستهدفة بهدف دعم قطاعات
معينة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات-المنتجات للنساء) أو بهدف تطوير أنشطة
معينة خاصة بالمنشآت (التسويق- التعبئة والتغليف) سواء من قبل هيئة تنمية التجارة
الخارجية الماليزية كمنحة تنمية الأسواق ومنحة ترويج الاسم التجاري.

٦) التجربة اليابانية: لا يخفى ما للتجربة اليابانية من أهمية بالغة في مجال
تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الصناعية لها، كما لا يخفى مدى تأثير
كثير من التجارب العالمية بالتجربة اليابانية، نظراً لما اعتمدته اليابان من خطة
واضحة المعالم لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي،
حيث انتهجت في ذلك عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم والبرامج منها:

١- إنشاء نظام خاص لإرشاد المنشآت الصغيرة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم
الخدمات الإرشادية ومن أهمها:

• خدمات استشارية علاوة على الرد على استفسارات أصحاب المنشآت وطلباتهم.



- دراسة الوضع القائم للمنشآت الصغيرة والتغلب على العقبات القائمة بها.
- دراسة المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

٢- اتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة بحيث وضعت اليابان نظم الحماية و تقييد الاستيراد و بعض الاجراءات الخاصة بإعادة الصادرات، وقد اتبعت نظام الحواجز الجمركية واعتبرتها الوسيلة الأساسية لحماية المستهلك المحلي خاصة سوق الالكترونيات، حتى تقدمت الصناعات الإلكترونية واكتسبت ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، وأصبحت سلعةً صناعية قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وضعت اليابان قانوناً يشجع على تحديث الصناعات الصغيرة بهدف مسايرتها لحالات التطور في البيئة الاقتصادية من خلال إنشاء نظام التنمية التكنولوجية وتحديث المعدات وتم تخصيص أشكال متنوعة من المساعدات لتحديث الصناعات الصغيرة بحيث تتكامل مع الصناعات الكبيرة.

٤- وضعت الحكومة اليابانية برامج للتدريب خاصة بالمشروعات الصغيرة وأهمها:
• برامج التدريب الفني والتقني: تلك البرامج الخاصة والمتخصصة بالنواحي الفنية والتقنية بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال في العمل، ويعيد تأهيلهم بما يناسب متطلبات العمل لا سيما في مجالات هندسة الآلية والهندسة الكهربائية

• البرنامج الموسع لتحسين الإدارة: نظراً لانخفاض مستوى المديرين الإداري في الصناعات الصغيرة، فقد عمدت اليابان من خلال هذا البرنامج إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة، وتقديم التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، كذلك مدّها بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات والقوانين التي تحتاجها.

٥) اتخذت اليابان إجراءات مالية عديدة وأنظمة ضريبية داعمة لتشجيع الصناعات الصغيرة تقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتنوعة، كوضع نظام ضريبي خاص يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية والتخفيض الضريبي عن تأجير الآلات، أو عند ترخيص وتسجيل المباني الخاصة في الصناعات الصغيرة، كذلك الإعفاء الخاص على استهلاك الآلات والمعدات والإعفاء من ضريبة حيازة ملكية الوحدة الصناعية الصغيرة وغير ذلك الكثير....



٦) تعدد جهات التمويل و تنوع أشكال المؤسسات التي تهتم في تمويل المنشآت الصغيرة في اليابان، حيث توجد جهات حكومية وجهات تمويل خاصة بالإضافة إلى جهات التمويل المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم القروض اللازمة للصناعات الصغيرة بشروط مشجعة.

٧) التشجيع على التعاقدات الفرعية من الباطن في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، وقد تبين حتى الآن أن نحو 75٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية هي عبارة عن منشآت متعاقدة من الباطن مع المنشآت الكبيرة، و أن نحو 60 ٪ من المشروعات الصغيرة هي جزء مكمل لبعض الصناعات الكبيرة، من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات حيث تقوم بتجميع أجزاء السفن والسيارات ومهمات السكك الحديدية والآلات الإلكترونية، إلى غير ذلك.

ومن الملاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المنشآت الصغيرة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التي تتمثل في برامج الحماية والإرشاد والضرائب، كما قامت بصياغة القوانين التي تدعم المنشآت الصغيرة، وإنشاء جهات متعددة تقدم الدعم الاستشاري والتدريب وكذلك تقديم التمويل اللازم وبشروط داعمة ومشجعة.

هذا بشكل عام عرض مختصر ببعض التجارب الهامة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاطلاع عليها وإمكانية الاستفادة منها لتطوير التجربة السورية، سواء بميزاتها أو نقاط ضعفها، وهنا نود أن ننوه أن هذه التجارب هي على سبيل المثال لا الحصر، مثلت تجارب لبلدان نامية وأكثر نمواً ومتطورة، كما أنها دعوة ألا تفوت سورية فرصة الاستفادة من أية تجربة هامة في هذا المجال من أجل تحسين تجربتها وتفعيلها، لا سيما تجارب تلك الدول التي تشبه أو كانت تشبه إلى حد ما طبيعة المناخ الاقتصادي لسوريا من حيث أنها دولة نامية تعيش مرحلة التحول الاقتصادي وتملك إمكانيات كامنة وتتطلع بشكل استراتيجي إلى سبل التطوير والتحديث.

* تقييم المشاريع الصغيرة *

- ١- أولاً- تعريف عملية تقييم المشاريع الصغيرة.
- ٢- ثانياً- أهمية عملية تقييم المشاريع الصغيرة.
- ٣- ثالثاً- أهداف عملية تقييم المشاريع الصغيرة.
- ٤- رابعاً- العوامل الرئيسية التي تؤثر على تقييم المشاريع.
- ٥- خامساً- أسس ومبادئ عملية التقييم.

✚ سادساً-مستويات التقييم.

✚ سابعاً-أنواع التقييم.

✚ ثامناً-معايير التقييم.

✚ تاسعاً-مراحل عملية التقييم.

✚ يعتبر هذا البحث من البحوث التقييمية والتي تعرف بأنها: عبارة عن تطبيق

لأساليب البحث الاجتماعي في دراسة المشاريع المتصلة بتقديم الخدمات الإنسانية.

وينصب الاهتمام الأساسي للتقييم في أنه يقيم إنجاز الأهداف المحددة، كما يتميز بالتأكيد الأكبر على استعمال النتائج للإعلام أو التأثير على صانعي القرارات، ويعتبر التقييم عملية أساسية يحتاج إليها الإنسان في حياته العامة والخاصة، ومما لا شك فيه أن كل من يقوم بعملية التقييم بصورة مستمرة، حيث يحاسب نفسه من وقت لآخر على تصرفاته وسلوكياته اليومية ما أداه من واجبات وهل هو راضٍ عما قام به أم غير راضٍ وذلك بهدف تجنب الأخطاء التي وقع فيها

✚ وترجع أهمية البحوث التقييمية لعدة اعتبارات منها:

١-الاتجاه الحديث إلى زيادة الاهتمام ببرامج العمل الاجتماعي سواء في المؤسسات المتقدمة أو النامية، وذلك إما لإحداث تغيير مقصود ومخطط أي تنمية اقتصادية واجتماعية أو لحل المشكلات المترتبة على التغيير المقصود والخلل في البناء الاجتماعي.

٢-التعرف على الآثار الجانبية أو غير المقصودة لتنفيذ أي مشروع أو تحقيق أهدافه.

٣-توجيه الموارد وترتيب الأولويات بسبب الندرة في الموارد التي تجعل من الضروري الاتفاق على البرامج والمشروعات طبقاً لها.

٤-توفر المعلومات التي تساعد على تحسين أداء وممارسة تقديم خدمات البرامج والمشروعات.

٥-تساعد الدراسات والبحوث التقييمية المنظمات الحكومية التي تتقدم للحصول على منح أو معونات أو مخصصات مالية على أن توضح تلك الجهات مدى فعالية هذا البرنامج او المشروع.

ويعتبر موضوع تقييم المشاريع من الموضوعات الاقتصادية والإدارية الحديثة نسبياً بالرغم من حداثة هذا الموضوع إلا أنه حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والإداريين المهتمين بشؤون التنمية والتخطيط وبخاصة في الدول

المتقدمة وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انطلاقاً من إيمان تلك الدول بأهمية تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة كوسيلة فعالة وأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ونسعى في هذا الفصل من البحث إلى التعريف بعملية تقييم المشاريع، وأهمية عملية التقييم، وكذلك أهداف التقييم، والأسس والمبادئ التي تقوم عليها عملية التقييم، وتوضيح مستويات التقييم، بالإضافة إلى معايير التقييم، ومراحل إجراء عملية التقييم.

أولاً- تعريف عملية تقييم المشاريع:

تعتبر فكرة تقييم المشاريع من الأفكار التي شهدت تطوراً كبيراً عبر تاريخ هذا النشاط، حيث أن المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي كانت توكل إليها مسؤولية السهر على إنجاز بعض المشاريع الصغيرة الموجهة لمساعدة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وكان غالباً ما يُطلب من قبل الممولين لتلك المشاريع تقارير تشرح وتبرر الكيفية التي صرفت بها الأموال التي رُصدت لإنجاز تلك المشاريع، وكانت هذه المنظمات كثيراً ما تقتصر على رفع تقارير تصف النشاط المنجز، وبعض التفاصيل حول الخدمات المقدمة من خلال المشروع. ومع تقدم المعرفة الإنسانية و تطور العلوم، وظهور الحاجة إلى معلومات وبيانات أدق وأشمل لتنفيذ المشاريع بسرعة وفعالية، بدأ المهتمون بالتنمية يعمدون إلى تحليل سجلات الأنشطة التي يقومون بها عن طريق جمع المعلومات بواسطة الاستثمارات للحصول على معلومات أكثر تمكن من تخطيط أكثر دقة وإدارة وفعالية ويعتقد آخرون بأن التقييم عبارة عن عملية على درجة عالية من الندرة والتعقيد، والتي تحدث في وقت معين وطريقة محددة، ودائماً ما يشمل خبراء خارجيين، حيث يعتقدون أن عليهم أن يكونوا على دراية بالمصطلحات التي تخص التقييم وفهمها وهذا ليس هو المطلوب فعلاً، بل المطلوب هو أن يعرفوا أي المعلومات التي يحتاجون إليها لكي يتخذوا قرارات صحيحة بشأن قضايا المشروع واحتياجاته، وأن يكون على استعداد تام لفهم ما يجري فعلاً في مراحل التنفيذ جميعها.

وتعتبر عملية تقييم المشاريع أيّاً كان نوع المشاريع صغيرة أو كبيرة أو متوسطة، بأنها نشاطاً عاماً في أداة أي مشروع، وتؤكد أطراف كثيرة من أصحاب المشاريع ومتخذي القرارات والجهات الممولة للمشاريع على أهمية الدور الذي تقوم به عملية تقييم المشاريع في نجاحه واستمراره وتحقيق أهدافه.

وقد تعددت وتنوعت التعارف التي تتناول عملية تقييم المشاريع الصغيرة، حيث ركز

البعض منها على التقييم قبل البدء بالمشروع، والبعض الآخر: ركز على التقييم بعد المشروع.

👉 أهم هذه التعاريف ما يلي:

☆ تعرف عملية تقييم المشاريع بكونها عملية دراسة معمقة تهدف إلى مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل والمعقول.

☆ يعرف التقييم على أنه اختيار منظم يقيس مدى التقدم والإنجاز في تحقيق مخرجات المشروع ولا يكون التقييم لمرة واحدة فقط، يشمل عملية قياس الإنجازات المختلفة للأهداف عبر مراحل زمنية متعددة حتى الوصول إلى تحقيق مخرجات المشروع.

☆ يعرف التقييم على أنه عملية بحث ودراسة للتأكد من أن المواد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لقيام المشروع يمكن توافرها بالفعل، ثم قياس كفاءة الاستثمار من المشروع من الوجهة التجارية والاقتصادية والاجتماعية بما يؤكد تحقيق المشروع لأهدافه بأقل تكلفة ممكنة وبأكبر عائد اقتصادي في ضوء الموارد المتاحة، ويعتمد هذا التقديم على سلسلة منتظمة ومترابطة من البيانات والمعلومات التي تمكن من قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع وعلى امتداد حياته الإنتاجية.

☆ تعرف عملية تقييم المشاريع بأنها عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة، والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استناداً إلى أسس علمية.

☆ يعرف تقييم المشاريع حسب دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع على أنه قياس لمدى تحقق معايير التقييم المختلفة مثل الكفاءة والفاعلية والآخر والارتباط والاستدامة في أهداف و أنشطة المشروع.

☆ يشير تقييم المشاريع إلى عملية قياس لمؤشرات محددة حول ما تم التخطيط له في المشروع ونتائج المشروع.

☆ يعرف التقييم بأنه عملية صنع المقارنات بغرض تحسين اتخاذ القرارات.

☆ يعرف التقييم بأنه عملية تحديد قيمة وفعالية المشروع، كما أنها تستخدم أدوات للتقدير والفاعلية لتوفير بيانات للتقييم، فالتقدير هو قياس النتائج العملية لنشاط معين كالتمرير وما أحدثه من نتائج في بيئة العمل، بينما تحدد الفاعلية ما إذا كان قد تم مقابلة الأغراض من التمرير.

☆ يعرف التقييم أيضاً بأنه فحص، وتحليل، وتقصى، يسأل أسئلة محددة حول

المشروع للحصول على إجابات محددة حول الأداء والفاعلية.

☆ يعرف التقييم أيضاً بأنه إصدار أحكام حول برنامج أو مشروع.

☆ يعرف التقييم بأنه عملية علمية ومنظمة ويتضمن تجميع الأدلة وإجراء مقارنات، وقياس للأشياء في مقابل معايير، إنها تعمي أن شخصاً ما مخول بإصدار أحكام حول قيمة وأهمية أداء المشروع بكل أبعاده.

ويتطلب التقييم أن يتم من خلال كفاءات وخبرات عالية، وأن يكونوا ملمين بالظروف المختلفة والمحيطات بكل مشروع، وبكافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على نتائج عملية التقويم. كما ينصب التقييم، على أسباب الفجوة ما بين ما تم تنفيذه، وما كان مخططاً له، من أداء وإنجازات سواء كان هناك نجاح في تحقيق إنجازات فعلية أكبر مما كان مخططاً له، أو أقل على أساس أن محور اهتمام التقييم ينصب على لماذا حدث ذلك الانحراف سواء كان بالإيجاب أو السلب، وما إذا كانت هناك عوامل سوف تؤثر على الخطط المستقبلية، وبالتالي تعد مرحلة التقييم واحدة من الخطوات الحتمية التي يجب القيام بها بعد تنفيذ كافة المراحل الخاصة بالمشاريع المختلفة، سواء كانت صغيرة، أو كبيرة، أو متوسطة، اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو عسكرية، حيث تبين هذه العملية مدى سلامة هذه الخطوات التي تم اتباعها، ومدى فعاليتها في خدمة المشاريع، وترصد الأخطاء وتعمل على تقييمها وتصحيحها تفادياً لتفاقمها وانتقالها لمراحل أكبر، مما يساعد على توفير الوقت والجهد والوقت والتكاليف الناتجة عن ذلك، كما ويحافظ على دقة العمل ويضمن الحصول على مخرجات أفضل.

ثانياً- أهمية عملية تقييم المشاريع الصغيرة؛

حظي هذا الموضوع أهمية كبيرة في الدول المتقدمة وبخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كجزء من اهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، انطلاقاً من إيمانها المطلق بأن المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي أو زيادتها لا يعتمد على مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية فقط، بل يعتمد على مدى الاستخدام والتوزيع الأمثل لتلك الموارد بين الاستخدامات المختلفة.

وترجع أهمية تقييم المشاريع الصغيرة إلى ندرة الموارد الاقتصادية وخاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها، وهذا يعني أن هناك عدة فرص يمكن أن تستثمر فيها الأموال المتاحة، ومن هنا تأتي أهمية

المفاضلة بين تلك الفرص من أجل اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة، وتأسيس المشروع الصغير المناسب وذلك بما يتناسب مع الموارد والإمكانيات، كما أن استخدام رأس مال معين في مجال معين يعني التضحية في استخدامه في مجال آخر، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة.

كما ترجع أهميتها أيضاً إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يوفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج، أو بدائل الإنتاج، أو طرق الإنتاج، إضافة إلى سرعة نقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات، في معنى آخر أن التقدم العلمي وفر العديد من البدائل أمام المنتج، والمستثمر ما عليه إلا أن يختار البديل المناسب، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن بدائل التكنولوجيا تختلف فيما بينها من حيث الحجم، والطاقة الإنتاجية، والتكاليف، وكذلك في الحاجة إلى مستلزمات الإنتاج والقوى العاملة من مختلف الاختصاصات، كما أن ما يتلاءم منها لصناعة معينة قد لا يتلاءم مع صناعة أخرى.

وإذا كانت البلدان المتقدمة قد أولت هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، فإنه من الأجدر للبلدان النامية أن تعطي هذا الموضوع اهتماماً أكثر، نظراً لما له من علاقة وثيقة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النقص الحاد الذي تواجهه تلك الدول وخاصة في مجال رأس المال، إضافة إلى ذلك النقص، فهناك إسراف وتبذير وهدر كبير في رأس المال المتاح، نتيجة لعدم الوعي بأهمية تقييم المشاريع وهذا ما يجعل أغلب المشاريع المقامة في تلك الدول، تكون عادةً من نوع المشاريع الفاشلة أو غير المجدية اقتصادياً، لذلك فإن البلدان النامية إذا ما أرادت الإسراع في تحقيق برامجها الإنمائية والتنمية، فما عليها إلا أن تعطي هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه، كونه يمثل الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، و من ثم فإن عملية التقييم تساعد على الاختيار الأفضل من بين البدائل المتاحة.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن لتقييم المشاريع الصغيرة أهمية بالغة تتضح من خلال النقاط التالية:

١- ترتبط أهمية التقييم ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط وعلى كافة المستويات.

- ٢- التعرف على أسباب النجاح أو أسباب الفشل في إنجاز الأعمال بالمشروع الصغير.
- ٣- بث روح التعاون والمشاركة بين الأفراد والعاملين بالمشروع.
- ٤- تحويل بعض الأعمال إلى روتين متكرر، فيتم تنفيذها باستخدام رصيد الخطط الجاهزة التي تثبت كفاءتها وفعاليتها، ومن ثم توفر الوقت والجهد المستنفذ في إعداد خطط جديدة.
- ٥- يساهم التقييم في تحسين العملية الإدارية بشكل عام، ومستوى المعيشة بشكل خاص.
- ٦- إثبات نجاح خطة معينة، وبذلك يمكن استغلال تلك الخطة مستقبلاً في مواقف مشابهة وهذا ما يعرف باسم الخطط الجاهزة.
- ٧- يستفاد من التقييم في تحديد أهداف جديدة للمشروع وتلافي الأخطاء التي وقعت في التخطيط وخلال التنفيذ، مما يساهم في تحسين نوع ومستوى الأهداف.
- ٨- يساعد على تجاوز القرارات الفردية والعشوائية التي تقود إلى ظهور مشاريع فاشلة تمثل عبئاً على الاقتصاد القومي.
- ٩- الآثار غير المباشرة والخارجية للمشاريع على الاقتصاد الوطني.

ثالثاً- أهداف عملية تقييم المشاريع الصغيرة:

إن الاهتمام الكبير بموضوع عملية تقييم المشاريع الصغيرة ما هو إلا انعكاس للوظائف والأهداف العديدة لذلك الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

١) تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تتضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح وبين المشروعات القائمة، وبالتالي فعملية التقييم تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، حيث أن جوهر العملية يتمثل بمحاولة تبني قرار استثماري يتعلق باختيار مشروع معين من عدة مشروعات مقترحة، ولكي يكون هذا القرار ناجحاً لابد أن يستند على دراسة علمية شاملة، ومن هنا تظهر طبيعة العلاقة الوثيقة بين عملية تقييم المشاريع و تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تلك العلاقة التي تظهر بصورة بين المشاريع وأثرها على مسار وحركة الاقتصاد الوطني، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن لكل مشروع هدف أو مجموعة أهداف، وهذه الأهداف قد تتعارض مع أهداف خطة التنمية الوطنية، لذا فإن تقييم المشاريع يمكن أن تساهم في تجاوز هذا التعارض، مما يعني أن عملية تقييم المشاريع يمكن أن تساعد في تحقيق

الانسجام والتوافق بين أهداف المشاريع وبين أهداف الخطط التنموية لأي بلد من البلدان، وبهذا الشكل يمكن تحقيق مصالح جميع الأطراف سواء كان المستثمرين أو الاقتصاد الوطني، ففي بعض الأحيان يتم تجاوز بعض المشاريع نظراً لتعارضها مع أهداف خطة التنمية الوطنية، لذلك يمكن القول بأن عملية تقييم المشاريع لا يمكن فصلها عن العملية التخطيطية للمشروع فهي جزء أساسي منها، لذلك ومن أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لابد من أن تتضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح و المشاريع القائمة، إذ أن فشل بعض المشاريع في تحقيق أهدافها يعود إلى تجاهل تلك العلاقات.

٢) تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة، حيث أنه من خلال عملية التقييم للمشاريع يمكن اختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، ذلك البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، كما يضمن مستوى معين من الأمان على تلك الأموال التي يتم انفاقها على المشروع، وتظهر أهمية هذه المسألة إذ تم الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الأموال والتي قد تصل إلى الملايين، وحتى أحياناً إلى المليارات في بعض المشاريع الكبيرة والعملاقة، ذلك الانفاق الذي لابد وأن يواجه مستوى معين من المخاطرة، لكن عن طريق عملية التقييم للمشاريع والتي لابد وأن تستند على دراسة علمية وشاملة على أسس ومبادئ علمية وعلى معايير معينة، تلك الدراسة التي تأخذ بالحسبان كافة الاحتمالات سواء في ظروف التأكد أو عدم التأكد، يمكن أن تُفضي إلى تجاوز تلك المخاطر أو على الأقل تخفيفها، وهذا من شأنه يؤدي إلى مستوى معين من الأمان على الأموال المستثمرة، وعلى هذا الأساس يلاحظ أن مؤسسات التمويل الدولية، كصندوق النقد الدولي لا يقوم بتقديم أي قرض إلى أية دولة، وخاصة الدول النامية، والتي تتميز بارتفاع درجة المخاطرة فيها نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا بعد دراسة وافية عن المجال الذي يستخدم في القرض وبضمانات وشروط معينة تضمن استعادة ذلك القرض، إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسية لا تتم إلا بعد إخضاع تلك المشاريع لدراسات معمقة من أجل تجاوز المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة في تلك الدول، إضافة إلى مستوى معين من الأمان.

٣- تساعد عملية التقييم على ترشيد القرارات الاستثمارية، إن عملية التقييم تساعد على توجيه المال المراد استثماره على ذلك المشروع الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منه، أما في حالة عدم الاعتماد على عملية تقييم المشاريع وما تتطلبه من

دراسات حول المشاريع المقترحة، فقد يؤدي ذلك إلى توجيه الأموال المتاحة إلى مشروعات قد تكون فاشلة، أو إلى فرصة استثمارية قد لا تكون هي الفرصة المثلى التي تضمن تحقيق الأهداف المحددة، وهذا ما يظهر واضحاً في البلدان النامية ذلك الفشل الذي ما هو إلا تبذير وهدر للموارد النادرة التي تكون تلك البلدان بأمس الحاجة إليها.

٤ - تهدف عملية التقييم أيضاً إلى تحديد مدى ملائمة أي مشروع و مدى كفاءته وفاعليته وأثره واستدامته، ويتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى تحسين عملية صنع القرار ومن ثم إلى نتائج أفضل واستخدام للموارد بكفاءة أكبر.

رابعاً- العوامل الرئيسية التي تؤثر على تقييم المشاريع الصغيرة؛

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تقييم أي مشروع من المشاريع الاقتصادية واتخاذ القرار حوله ومن هذه العوامل ما يلي:

أ- التمويل يتمثل هذا العامل في كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الصغيرة، و حجم هذه الاموال و مصادرها، وإن جوهر اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية هو تحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة، بمعنى آخر تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة من القروض أو أموال الوحدة الذاتية أو طرح الأسهم والسندات، ومما لا شك فيه أن أية وحدة اقتصادية وهي بصدد تحديد مصادر تمويلها يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط منها { هيكل التمويل، المرونة، الزمن، التكلفة } إذ تشكل هذه النقاط الأبعاد المهمة للقرار المالي للمشروع، حيث تعاني معظم المشاريع الصغيرة من صعوبة في الحصول على التمويل وإذا حصلت عليه فغالباً يكون بكلفة أعلى من كلفته للمشاريع الكبيرة، كما أن التكاليف الإدارية للحصول على التمويل تكون هي الأخرى أعلى مما يزيد من الكلفة الكلية للتمويل، لذلك يعتبر عامل التمويل من العوامل المهمة التي تؤثر على عملية تقييم المشاريع الصغيرة.

ب- الوقت يعد عامل الوقت من العوامل المهمة التي تؤثر في القرار الاستثماري للمشروع و تقييم البدائل، فمن المعروف أن الاستثمارات تقسم إلى نوعين: استثمارات طويلة الأجل وهي استثمارات رأسمالية تحتاج الى أموال ضخمة، ويكون عنصر

المخاطرة فيها أكبر و تحتاج إلى وقت طويل لتحقيق العائد، واستثمارات قصيرة الأجل تحتاج إلى أموال قليلة ويكون عنصر المخاطرة فيها أقل من الأولى والعائد فيها يكون يعود بعد مضي فترة قصيرة على تأسيسها.

ويعتبر هذا العامل من العوامل الهامة التي تؤثر على تقييم المشاريع الصغيرة لأن العوائد على رأس المال للمشروع الصغير أكثر منها للمشاريع الكبيرة، فالدراسات التي أجريت على الدول المتقدمة الولايات المتحدة مثلاً، والتي قارنت بين العائد على رأس المال للسنوات (1980 - 1996) وجدت أن العوائد التي حققتها الأعمال هي أكثر منها للأعمال الكبيرة، هذا حصل في سنوات الرخاء وفي سنوات الكساد، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام هي للمشاريع التي اتصفت بالديمومة والاستمرار، كما وأشارت هذه الدراسات أن بإمكان الأعمال الصغيرة أن تحقق عوائد مالية أعلى ما تحققه الأعمال الكبيرة.

ج- التكاليف تقسم التكاليف إلى قسمين: القسم الأول هو كلفة المشروع الثابتة ويشمل {المعدات، الآلات، ووسائل الإنتاج، الأراضي، المباني} والقسم الثاني هو تكاليف المشروع الجارية ويشمل التكاليف المباشرة {المواد الخام، أجور العمال} بالإضافة إلى التكاليف الإنتاجية غير المباشرة مثل {الماء، الطاقة الصيانة للآلات والمعدات} وترجع أهمية هذا العامل إلى ضرورة معرفة التكاليف بشكل دقيق حتى لا يشكل ذلك عبئاً على المشروع، وبالتالي يقلل من جدوى تنفيذه.

ح- المخاطرة ويقصد بالمخاطرة احتمالات الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها مؤسس المشروع، وهذه الاحتمالات يمكن تقسيمها عن طريق دراسة مدى التغير في الدخل المتوقعة، فزيادة التغير في الدخل المتوقعة يعني أن هناك درجة كبيرة من المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار، وتنشأ ظروف المخاطرة نتيجة الأحداث المستقبلية التي لا يوجد هناك علم تام بشأنها مثل:

-**التضخم غير المتوقع** : والذي يسبب زيادة في أسعار المخرجات والمدخلات و تكلفة تمويل المشاريع.

-**التغير التكنولوجي** : ويؤدي هذا التغير إلى تغيرات كمية ونوعية في المدخلات والمخرجات المستقبلية للمشروع.

التغيرات غير المتوقعة في الطلب: وتؤدي هذه التغيرات إلى عدم إمكانية

التشغيل عند مستوى الطاقة المتوقع مما يترتب عليه عدم دقة البيانات الخاصة بالمبيعات المتوقعة للمشروع، ومن ثم التقليل من مصداقية البيانات المتوقعة للإيرادات والتكاليف، يضاف إلى ذلك عناصر المخاطرة الأخرى التي تتمثل في الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد، فكلما كانت التقلبات السياسية في البلد كثيرة كلما أدى ذلك إلى عدم الاستقرار، وبالتالي زيادة عنصر المخاطرة في المشاريع المراد تأسيسها.

ت-الربحية يعتبر الربح كما هو معروف من أهم الأهداف التي تسعى إليها الوحدة الاقتصادية من جراء استثماراتها، فالقرارات الاستثمارية تبني بشكل أساسي على مؤشرات الربحية، إذ تُعين هذه المؤشرات متخذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة وعلى أساس هذه النتيجة يقوم متخذ القرار باتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

ث-التضخم يعد التضخم من أهم المشاكل الأساسية التي تواجه الاقتصاد، إذ يعني انخفاض قيمة النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار مع زيادة في عرض النقود، مما يعني أن الليرة التي ستُدفع اليوم للاستثمار في المشاريع الصغيرة لا تعود غداً بنفس القيمة التي هي عليها الآن، والصعوبة الأساسية في هذه المسألة هي تحديد معدل التضخم، حيث أن الأسعار لا تتغير بنسبة واحدة، فبعضها يتغير بنسبة أعلى من الأسعار الأخرى، وهذه هي المشكلة الأساسية التي تواجه تقييم المشاريع الصغيرة، إذ يجب أن يعكس تقييم المشاريع توقعات التغيير بالأسعار في المستقبل.

د-السوق يتناول هذا العامل دراسة الطلب على منتجات المشاريع الصغيرة مع تقدير حجم الإنتاج المتوقع وطاقته الإنتاجية التصميمية، ودراسة وتحليل هيكل الأسعار، و تكلفة الإنتاج المتوقعة، بالإضافة إلى دراسة البدائل المنافسة وتأثيرها على استمرارية الإنتاج، وحجم الطلب مستقبلاً، وكذلك دراسة آثار المنافسة المحلية مع تحديد قنوات البيع والتوزيع، فهذا كله يؤثر على حالة الطلب لأي منتج.

فالمشروع يتوقف نجاحه على مدى الطلب على منتجاته، ومهما كانت الجودة عالية أو التقنية حديثة، أو التكلفة منخفضة فلا معنى للمنتج دون الطلب عليه، كما أن هذا الطلب سيتم وفقه تحديد الطاقة الإنتاجية المتوقعة للإنتاج، الأمر الذي يتطلب العمل المتواصل من أجل تكامل وتنسيق الجهود التسويقية، لذلك يعتبر هذا العامل من

العوامل المهمة في تقييم المشاريع.

خامساً-أسس ومبادئ عملية التقييم:

هناك العديد من الأسس والمبادئ التي يستند عليها عملية تقييم المشاريع ومن هذه الأسس والمبادئ ما يلي:

١- أن يكون التقييم مفيداً، أي أن يوفر المعلومات اللازمة للإدارة ولأصحاب المصلحة، بحيث تنشر نتائج التقييم وتوصياته في وقت يتيح الاستفادة من هذه النتائج.

٢- الدقة أي أن يوفر التقييم معلومات فنية دقيقة ومقنعة عن طريق شرح طريقة جمع المعلومات، وكيف تم الوصول إلى النتائج.

٣- أن يعكس التقييم آراء المستفيدين أي لا بد أن يتضمن التقييم عينة من المستفيدين، لمعرفة آرائهم في الخدمة المقدمة، ومدى ملاءمتها لاحتياجاتهم.

٤ - الحيادية، أي أن من سيقوم بالتقييم لم يسبق له المشاركة في تنفيذ أو تصميم أي من الأنشطة محل التقييم، أي لم يشارك في أي مرحلة من المراحل السابقة للتقييم.

٥- الموضوعية، أي الالتزام بالحيادية وعدم التحيز لأي مجموعة، أي يجب جمع المعلومات من عدة مصادر للتأكد وتحقيق الموضوعية.

٦- لا بد أن تقوم عملية تقييم المشاريع على نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، وبين أهداف المشاريع المقترحة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المعيار الذي يتناسب لقياس هدف معين قد لا يتناسب لقياس هدف آخر لذلك يلاحظ أن المعايير التي تستخدم في مجال المشاريع العامة هي غير المعايير التي تستخدم في مجال المشاريع الخاصة، نظراً لاختلاف الأهداف بين المشاريع العامة والخاصة، لذلك لا بد من اختيار المعايير المناسبة للهدف المطلوب.

٧- تتضمن عملية تقييم المشاريع تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة، وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة، والمدة اللازمة لتنفيذه من جهة أخرى.

٨- لا بد أن تتضمن عملية تقييم المشاريع مستوى من التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة، والتي تعتمد بعضها على البعض الآخر، و

إزاله التعارض بين أهدافها المختلفة، وهذا يعني أنه لابد و أن يؤخذ بعين الاعتبار في عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها أو تعتمد عليه.

٩ - توفير المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يتعلق منها بتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.

١٠ - إن عملية تقييم المشاريع لا بد وأن تفضي إلى تبني قرار الاستثماري، إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه، أو دعم وتطوير المشروع القائم.

١١ - تعتبر عملية تقييم المشاريع جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى، و مرحلة سابقة مرحلة التنفيذ.

١٢ - عملية تقييم المشاريع تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشاريع أو بدائل، وصولاً إلى البديل المناسب.

سادساً - مستويات التقييم:

تتم عملية تقييم المشاريع وفق أربع مستويات:

1) التقييم على مستوى المشروع : ويتحقق عن طريق قياس العائد المباشر والتكلفة المباشرة أي الربحية للمشروع خلال عمره الانتاجي المتوقع.

2) التقييم على مستوى القطاع : ويكمل في أثر المشروع وقياسه على مستوى القطاع الإنتاجي إنتاجاً وقيمة مضافة يمكن بعدها ترتيب المشروع بين الوحدات الإنتاجية ضمن هذا القطاع على أساس العائد والكلفة الاجتماعية المباشرة للمشروع، ويتمثل العائد الانتاجي المباشر في مساهمة المشروع في الحد من الخلل الذي يعاني منه القطاع، وتتمثل الكلفة الاجتماعية في مقدار ما يستنفذه المشروع من موارد نادرة متاحة للقطاع ذاته.

3) التقييم على مستوى الإقليم : وبمقتضى هذه العملية يتم قياس الأثر الذي يتركه المشروع في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم المراد توطينه فيه، باعتباره خلية في بنية الإقليم ويتأثر بالوحدات الإنتاجية القائمة في ذات القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

4) التقييم على المستوى الوطني : ومضمون هذا التقييم قياس تأثير المشروع في الأهداف الأساسية للخطة وقياس تكلفة المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الكلي.

سابعاً - أنواع التقييم:



ينقسم تقييم المشاريع إلى قسمين أساسيين وهما: التقييم البنائي (التحليلي)، والتقييم العام (التجميعي).

أولاً-التقييم البنائي (التحليلي)

يبدأ التقييم البنائي للمشروع منذ لحظة بدء المشروع وتطوره و يستمر طوال دورة حياته، والغرض الأساسي من هذا النوع من التقييم هو تقدير أنشطة المشروع القائمة، وتوفير المعلومات للمراقبين وأصحاب المصالح و تطوير المشروع، ويجري التقييم البنائي للمشروع عند نقاط مختلفة من تطور حياة المشروع وانشطته، ويهدف هذا النوع من التقييم إلى تقدير أنشطة المشروع القائمة على حدة، تحت مظلة البرنامج، ويستهدف توفير معلومات لتحسين المشروع خلال كل عملياته والتأكيد على أن المشروع يسير وفق ما خطط له.

ومن الناحية النموذجية فإن التقييم يجب أن يكون جزءاً من أنشطة المشروع، حيث يتم للبدء في تجميع البيانات مع بداية عمل المشروع أو بدء عملية التمويل، ويتم فحص البيانات وتحليلها بشكل مستمر لتحديد ما إذا كانت العمليات الجارية متفقة مع ما هو مخطط لها، وتحقق المستهدف منها، أم أن هناك بعض التعديلات التي يجب إدخالها.

👉 ويتم التقييم البياني (التحليلي) على مرحلتين رئيسيتين هما:

👉 **مرحلة تقييم التنفيذ:** ويهدف هذا المكان إلى تقييم عملية التنفيذ والأداء الجاري للمشروع، ويتمثل الغرض الرئيسي من تقييم التنفيذ في تقدير ما إذا كان المشروع يعمل كما هو مخطط له، ويركز هذا النوع من التقييم على العمليات لذلك يطلق عليه تقييم العمل، وهو يجري لعدة مرات طوال حياة المشروع، ونادراً ما يقتصر إجراؤه على مرة واحدة، ويمكن القول بأن تقييم التنفيذ هو بمثابة عملية مراجعة داخلية وتقدير مبكر، كما أنها تجري بمعرفة العاملين في المشروع أنفسهم أو الإدارة المسؤولة، عن التقييم كي يتبين أن كل العناصر الرئيسية في مكانها وأن العمليات والتنفيذ تجري كما هو مخطط لها.

👉 **مرحلة تقييم الإنجاز:** يتمثل الغرض الأساسي من تقييم الإنجاز في تقدير التقدم نحو تحقيق الأهداف أي ما أحرزه المشروع من تقدم نحو مقابلة الأهداف وتحقيقها، ويهتم تقييم الإنجاز بجمع المعلومات والمؤشرات لتحديد انعكاس الأنشطة والنتائج على المستفيدين من المشروع، ويكتسب تقييم الإنجاز أهمية كبيرة طوال حياة المشروع. وأخيراً يمكن القول بأن التقييم البنائي (التحليلي) للمشروع

ينصب على عمليات التقييم التي تتم منذ لحظة بدء المشروع و طوال حياته العملية، وهي عملية مستمرة تتعلق بعمليات المشروع، وتتبع تقدمه، وتتم على مرحلتين كما سبق ذكرهما، مرحلة تقييم التنفيذ للتأكد من أن العمليات تجري وفق ما هو مخطط لها، ثم تأتي مرحلة تقييم الإنجاز لقياس وتقدير ما تحقق من تقدم نحو تحقيق الأهداف، ومن ثم تقييمها ليكتمل بذلك التقييم البنائي.

ثانياً-التقييم العام (التجميحي) :

يتمثل الغرض من التقييم العام (التجميحي) في تقدير مدى نجاح المشروع في الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، أي أنه يركز على الأهداف المتحققة من مشروع قائم، وقد يتم التقييم العام على النتائج فيطلق عليه تقييم النتائج، وقد يتعلق في تقييم النتائج بعيدة المدى، أي ما يحدثه المشروع من آثار طويلة الأجل على المجتمع فيسمى تقييم الآثار.

وإن أهم ما يميز التقييم العام عن التقييم البنائي أنه يتم بعد إقامة المشروع ومُضي فترة كافية لإحداث النتائج أو الآثار وتقييمها.

وتنصب التساؤلات التي يطرحها التقييم العام على ما يلي:

- ١- إلى أي مدى حقق المشروع الأهداف المرجوة منه ؟
 - ٢- المدى الجغرافي أو عدد السكان الذين استفادوا من المشروع؟
 - ٣- ما هي النتائج بعيدة المدى على المجتمع؟
 - ٤- هل يجب استمرار المشروع في حال كان المشروع خدمي معين؟
 - ٥- هل التجربة قابلة للتطبيق في مناطق أو أنشطة أخرى؟
- ويعتبر التقييم العام نوعاً من تقدير قيمة المشروع، أي تقدير للمزايا التي تحققت، و عادةً ما يحتاج متخذي القرارات سواء من المسؤولين الحكوميين أو مجالس الإدارات لهذا النوع من التقييم حتى يمكن أن يختاروا من بين بدائل القرارات التالية:

*استمرار هذا النوع من المشاريع.

*زيادة التمويل والدعم والموارد.

*الاستمرار في متابعة النتائج والآثار.

*التوقف عن مثل هذه المشاريع.

ويتطلب إجراء التقييم العام وخاصة في المشروعات الكبرى وجود جهة خارجية متخصصة تقوم بعملية التقييم حتى تضمن الموضوعية والحياد، وإذا لم تتوافر جهة

خارجية تقوم بعملية التقييم فيمكن استبدالها بجهة داخلية، وذلك أفضل من لا شيء، وفي هذه الحالة إذا تم إجراء التقييم بشكل داخلي يمكن عرض النتائج على جهة تقييم خارجية للمراجعة وتقدير موثوقية النتائج. ويندرج هذا البحث تحت هذا النوع من التقييم حيث يركز على تقييم دور المشاريع الصغيرة وتتبع آثار هذه المشاريع والنتائج التي تحققها هذه المشاريع في دعم المرأة المعيلة للأسرة، اقتصادياً، واجتماعياً في ظل الحرب على سوريا.

ثامناً-معايير تقييم المشاريع؛

نظراً لأن لكل مشروع هدفاً أو مجموعة أهداف، وأن المعيار الذي يستخدم لقياس هدف معين قد لا يتناسب لقياس أهداف أخرى، ومن هنا تظهر أهمية اختيار المعايير المناسبة مع الأهداف الأساسية من إقامة المشروع، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن المعايير التي تستخدم في تقييم المشاريع الربحية تختلف عن المعايير التي تستخدم في تقييم المشاريع غير الربحية، وبشكل عام فإن نجاح أي مشروع يركز على ثلاثة معايير أساسية وهي التكلفة، والزمن، والجودة، وعليه فإن المشروع الناجح هو المشروع الذي تتوفر فيه هذه المعايير الثلاثة بحسب الخطة المعدة للمشروع. وقد يتفاوت الاهتمام بكل من هذه المعايير حسب طبيعة المشروع وأهميته والهدف الاساسي للمشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق الربح، يكون من أهم المعايير المعتمدة في عملية التقييم هو معيار التكلفة، وهو الذي يحدد نجاح المشروع من فشله، وذلك عن طريق زيادة الربح للمشروع بتحقيق أقل تكلفة ممكنة.

أما في المشاريع غير الربحية فإن نجاح المشروع يتعلق بمدى إمكانية تحقيق مخرجات المشروع لأهداف المشروع الأساسية، ومدى الاستفادة من هذه المخرجات في تحقيق الغاية من المشروع، ويأتي ذلك عن طريق الاهتمام أولاً بمعيار الجودة في المشاريع، وقد يكون معيار الزمان أيضاً العامل الرئيسي لنجاح المشروع أو فشله، ويكون ذلك في المشاريع التي ترتبط أهدافها في فترة زمنية محددة، بحيث لا يمكن تحقيق الهدف من المشروع خارج الإطار الزمني. وبالتالي يمكن القول بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تقييم المشاريع، وتتفق الكثير من المؤسسات الدولية المانحة في المشاريع منها: الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي و(UsAID) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ووكالة التعاون اليابانية

على المشاريع في المنظمات غير الحكومية،

ويمكن تصنيفها كالاتي:

- ✓ معيار الارتباط.
- ✓ معيار الكفاءة.
- ✓ معيار الفاعلية.
- ✓ معيار الاثر.
- ✓ معيار الاستدامة.

✳️ وسنتناول كل معيار بالشرح والتفصيل على حدة.

☆ معيار الارتباط { Relevance } :

يعرف معيار الارتباط على أنه درجة استمرار صحة وملائمة نواتج المشروع على النحو المخطط له منذ بداية المشروع، ويركز هذا المعيار على تقدير تحقق الارتباط بين المخططات وخلفية المشروع، وحاجات المستفيدين، واستراتيجيات المشروع، وصياغة الخطط المطلوبة،

ويوضح دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع أن تحليل الارتباط يعكس على أي مدى تصميم المشروع

× تناول بشكل مناسب وفعال القضايا التالية:

- ١- تحديد الفئات المستهدفة والشركاء.
- ٢- التعرف على المشاكل الحقيقية للفئات المستهدفة وتحديد احتياجاتها بالمشاركة.
- ٣- تحليل الدروس المستفادة من الخبرات السابقة.
- ٤- تصميم المشروع بحيث يحل مشاكل الفئات المستهدفة و يلبي احتياجاتها.
- ٥- تحليل المخاطر الخارجية التي يحتمل مواجهتها أثناء تنفيذ المشروع.
- ٦- وضع مصفوفة الإطار المنطقي لكل مشروع، والتي تشمل الهدف العام والأهداف المحددة، والمخرجات، والأنشطة. والمدخلات، والموازنة والمؤشرات، ومصادر التحقق، والفرضيات.
- ٧- وضع ترتيبات للتنسيق والتشبيك بين الشركاء.
- ٨- وضع نظام متابعة وتقييم مناسب وفعال.

واستناداً إلى ما سبق يتضح أن وفق هذا المعيار يتوجب على إدارة المشروع اختيار الفئات المستهدفة المناسبة و معرفة احتياجاتهم الحقيقية، وأن يتم تصميم المشروع بشكل يلبي تلك الاحتياجات.

☆ **معيار الكفاءة {Efficiency}** يعرف معيار الكفاءة على أنه مقياس لكيفية استخدام المدخلات كالمواد المالية والبشرية والتقنية والمادية بشكل اقتصادي وأمثلة للحصول على المخرجات. ويوضح هذا المعيار مدى تحول موارد المدخلات خلال تنفيذ أنشطة المشروع إلى المخرجات المستهدفة نوعياً وكمياً وخلال الوقت المحدد، ويبين دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع

٨ أن تحليل الكفاءة سيتناول القضايا التالية:

١) مدى تحقق المخرجات المخطط لها باستعمال مؤشرات القياس الموجودة في الإطار المنطقي للمشروع.

٢) نوعية الإدارة اليومية شاملاً إدارة الموازنة، والموظفين، والمعلومات والمخاطر، والتنسيق مع الشركاء و احترام المواعيد.

٣) تكاليف مخرجات المشروع مقارنةً بتدخلات أخرى وتبرير التكاليف بالفوائد.

٤) نوعية المتابعة موجودة أم لا، وهل يتم الاستفادة منها.

٥) هل تم تحقيق نتائج غير مخطط لها.

ونلاحظ من خلال ما سبق أن معيار الكفاءة يؤكد الاستغلال الأمثل للموارد المادية البشرية لتحقيق المخرجات المخطط لها وذلك بأقل جهد ووقت وتكلفة.

☆ **معيار الفاعلية {Effectiveness}** : يركز معيار الفاعلية على تقدير مدى تحقق المخرجات أو المدى الذي ستتحقق به، وما إذا كان من المخطط لها، ويوضح دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع أن تحليل الفاعلية يركز على مجموعة من القضايا وهي:

* مدى تحقيق الأهداف المحددة والمخطط لها باستعمال مؤشرات القياس الموجودة في الإطار المنطقي للمشروع.

* مدى تحقيق التغيير والتنمية والفوائد المخطط لها للفئات المستهدفة.

* هل الفرضيات المخاطر المحتملة كانت صحيحة حسب تصميم المشروع، وهل كان هناك مخاطر جديدة ظهرت خلال تنفيذ المشروع.

*هل ظهرت مشاكل نظراً لعدم الأخذ بعين الاعتبار قضايا متقاطعة مثل النوع الاجتماعي، والفقر خلال التنفيذ.

ويتضح مما سبق أن هذا المعيار يقيس مدى القرب من تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع، وما هي العوامل التي قد تعرقل تحقيق تلك الأهداف.

☆ معيار الأثر {Impact} يوضح هذا المعيار أثر المشروع على المدى البعيد، ويكون التنفيذ والأداء ناجحين إذا كانت المدخلات اللازمة لتنفيذ النشاطات المخططة وإنجاز المخرجات المتوقعة متاحة في الوقت المناسب.

أي أنه يوضح التأثيرات الإيجابية والسلبية على المدى الطويل، بشكل مباشر أو غير مباشر، وسواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة، وهذه التأثيرات قد تكون اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو من أنواع أخرى، حيث يتم تحليل الهدف العام باعتباره تأثيراً متوقعاً بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية والسلبية غير المتوقعة.

ويعكس معيار الأثر على مدى امتداد وانتشار الفوائد التي تلقتها الفئات المستهدفة لأعداد أكبر من الناس في المجتمع أو المنطقة، كذلك يعكس الأثر مساهمة المشروع في تطوير القطاع الذي يندرج تحته. ويوضح دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع أن

× تحليل الأثر يركز على النقاط التالية:

- ١- مدى تحقيق الهدف العام ومدى مساهمة المشروع في تحقيق هذا الهدف.
- ٢- مدى انتشار الأثر الاقتصادي للمشروع على الموظفين ومقدمي الخدمات.
- ٣- مدى مساهمة المشروع في تطوير القطاع المستهدف فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية وقصص النجاح والدروس المستفادة والوسائل والحلول. ويمكن القول أن هذا المعيار يقيس مدى تحقق الهدف العام للمشروع والمنظمة على مستوى الفئات المستهدفة والمجتمع على المدى البعيد.

☆ معيار الاستدامة {Sustainability} يعرف معيار الاستدامة على أنه ديمومة نتائج المشروع بعد انتهائه، والاستدامة نوعان: أولهما الاستدامة الساكنة والمقصود بها التدفق المستمر للمنافع نفسها التي يبدأها المشروع المنجز على الفئات المستهدفة نفسها، والثاني الاستدامة الديناميكية ويقصد بها استخدام أو تكييف نتائج المشروع تبعاً لسياق مختلف أو بيئة متغيرة من المجموعات المستهدفة أو مجموعات أخرى، وبذلك الديمومة تعكس قدرة المشروع على الاستمرار والبقاء (JICA,2004).

* ويوضح دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع أن تحليل الاستدامة يركز على الجوانب التالية:

- 1 - مدى امتلاك الشركاء لأهداف وإنجازات المشروع، وهل تم التنسيق معهم طوال فترة تنفيذ المشروع.
 - 2 - مدى كفاية موازنة المشروع لتحقيق مخرجات وأهداف المشروع.
 - 3 - مدى تناغم أنشطة المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية.
 - 4 - مدى الأخذ بعين الاعتبار القضايا المتقاطعة مثل العدالة الجندرية والحكم الرشيد.
 - 5 - مدى القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوفرة بدون الحاجة لمساعدة خارجية.
 - 6 - مدى الاستدامة المؤسسية التي تعكس مستوى التزام الشركاء، كذلك دمج المشروع ضمن هيكلتها.
 - 7 - مدى الاستدامة المالية والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل.
- يتضح مما سبق أن معيار الاستدامة يقيس مدى ديمومة المشروع بعد انتهائه كما يعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل.

تاسعاً-مراحل عملية التقييم:

تمر بمرحلة تقييم المشاريع بعده مراحل أهمها ما يلي:

- 1-وضع خطة لتقييم المشروع (وضع الأسس والمبادئ لعملية التقييم).
 - 2-تنفيذ خطة التقييم (جمع البيانات اللازمة لتقييم المشروع).
 - 3-تحليل وتفسير البيانات والتوصل الى النتائج.
 - 4-عرض نتائج التقييم والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة.
- وعادةً فإن هذه المراحل لا بد أن تكون متتالية حيث لا يمكن البدء بتنفيذ التقييم على المشروع إذا لم تتوفر الفكرة الأولية عن المشروع، أي لا يمكن أن تبدأ عملية التقييم من العدم، بل لا بد أن تستند على فكرة معينة وذات أهداف محددة.
- وتعتبر عملية تقييم المشاريع من أدق المراحل، حيث في هذه المرحلة يتم ترجمة الأهداف إلى واقع ملموس

*وسنتناول بإنجاز كل مرحلة على حدة:

1- مرحلة إعداد خطة التقييم:

تستهدف هذه المرحلة محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

• ما هو هدف المشروع؟

يجب صياغة الهدف من المشروع بطريقة دقيقة وواضحة ومحددة.

• من هم المستفيدين من المشروع؟

يجب تحديد من هم المستفيدين من المشروع بدقة وما هي الفئات المستهدفة

وكيف سيتم التوصل لها.

• ما هي رسالة المشروع؟

أي ما هي الرسالة التي ينبغي نقلها وتوصيلها للمستفيدين والمستهدفين من المشروع.

• ما هي أهم مؤشرات ومعايير النجاح؟

أي ما هي المؤشرات الدالة على نجاح المشروع، وكيف تعرف أن رسالتك قد وصلت للمستفيدين وأن الأهداف التي سعت إليها تحققت.

كيف يتم تحقيق منجزات المشروع؟

أي لا بد من توفر سبل لقياس المؤشرات الدالة على أن النجاح وما هي النتائج التي تُعد نجاحاً للمشروع؟

وقد يكون ذلك من خلال استبانة قائمة على المقابلات، يتم إعدادها بعناية لتحقيق الهدف المراد منها.

ما هي دوافع إجراء التقييم؟ يجب التحديد منذ البداية لماذا يتم تقييم المشروع وذلك في ضوء ما يلي: *حاجة الممولين (أصحاب المشروع، الحكومة، وغيرها) إلى التأكد أن أموالهم تستخدم بكفاءة وتحقق أفضل النتائج والآثار.

*تحسين الأداء حيث أن أفضل طريقة لتطوير الأداء أو تحسين المشروع والاستمرار في التقدم نحو الأهداف، هي كشف الأخطاء ومعالجتها، وبالتالي فإن التقييم يوفر فرصة للتعلم من الأخطاء، والتعرف على وجهة نظر العملاء والمهتمين والاستماع إليهم وتطوير المشاريع.

*وضع خطة عمل محكمة وهذا يساعد التقييم في وضع خطة عمل للمشروع تتم وفق ما هو مستهدف وتحدد المشاكل والانحرافات أو الفجوات، وتعمل على إصلاحها أو الحد منها ما أمكن.

2- تنفيذ خطة التقييم (جمع البيانات اللازمة لتقييم المشروع)

لجمع البيانات والمعلومات والأدلة للإجابة عن أسئلة التقييم باستخدام أدوات جمع البيانات، والبيانات التي تُجمع هي نتائج التقييم، وتتوقف قوة الاستنتاجات على كمية المعلومات التي تُجمع، وجودتها ومصداقيتها، كما وتتوقف أيضاً على جودة تحليل بيانات التقييم وتفسيرها والتفسير هنا هو محاولة تحديد معنى النتائج، ويشكل جزءاً من الجهود الكلية التي تبذل لجعل الأدلة التي تجمع في تقييم ما ذات معنى، وبعد ذلك يجري تجميع استنتاجات التقييم المفصلة في استنتاجات تقييم عامة ودروس مستفادة، وهذه الدروس هي ما يتعلم من التجربة، فهي تعميمات تخصص ظرف محدد.

وتتم عملية جمع البيانات اللازمة لتقييم المشروع بعدة طرق وذلك يتوقف على حجم المشروع، والوقت، والإمكانات، وحاجة المستفيدين من المشروع،

x وأهم هذه الطرق ما يلي:

أ- الإحصاءات: تتوفر الكثير من البيانات والإحصاءات عن المشروع سواء من خلال سجلاته الداخلية أو المنشورة سواء على وسائل الإعلام المقروءة أو الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) وتعد هذه البيانات مهمة ومفيدة، كما أنها سهلة التجميع وغير مكلفة.

ب- الاستبانة: يمكن تجميع بيانات مفيدة و تفصيلية من خلال تصميم قوائم استقصاء توجه لعدد من الفئات التي ترغب مخاطبتها والتعرف على ما لديها من معلومات وانطباعات وتصورات حول المشروع ومنتجاته ونتائجه، ويجب أن تكون الاستبانة مختصرة وواضحة وخاصة إذا كانت موجهة للجمهور، وأن تعتمد في الجانب الأعظم منها على الأسئلة المغلقة.

ج- المقابلات: تساعد المقابلات الشخصية خاصة إذا ما اقترنت بالاستبانة على الحصول على مزيد من المعلومات وطرح بعض الأسئلة المفتوحة، ويجب أن تعد الاستبانة بدقة، وأن تجري في الوقت المناسب، حيث أن هذا الأسلوب يعد مستهلكاً للوقت، إلا أن الاستماع إلى المستفيدين و أصحاب العلاقة والجمهور مهم، و يعطي نتائج أفضل في جمع البيانات وإعداد التقرير

3- تحليل وتفسير البيانات والتوصل إلى أن النتائج:

بعد أن يتم جمع البيانات و المعلومات اللازمة لإجراء عملية التقييم يصبح القائمون على عملية التقييم قادرين على إجراء التحليل لكل ما توفر لديهم من معلومات و

بيانات حول أداء المشروع، و مقابلتها مع المستهدف و المخطط له من المخرجات و النتائج و بالتالي يتم رصد الانحرافات و الفجوات و اقتراح الحلول اللازمة لتجاوزها والحد منها.

وللحصول على أفضل نتائج لتقييم المشروع يجب على المقيم أن يحرص على أن تشمل ملاحظاته جميع جوانب المشروع، و أن يتفادى تلقي معلومات من جانب واحد قد يكون متحيزا، ويجب على الشخص الذي يقوم بعملية التقييم لأي مشروع

x أن يركز اهتمامه على أربعة نقاط أساسية و هي:

- أ- تشخيص المشاكل التي يتفق أو لا يتفق حولها العاملون في المشروع.
- ب- تحديد الأشخاص الذين لهم اهتمام بهذه المشاكل و مدى هذا الاهتمام.
- ت- وصف الأحداث الخاصة التي تقع خلال تنفيذ المشروع.
- ث- وصف القرارات التي يتم اتخاذها.

4- عرض نتائج التقييم و التواصل مع الأطراف ذات العلاقة:

بعد الانتهاء من جمع البيانات و المعلومات اللازمة عن المشروع والقيام بتحليلها، تأتي مرحلة عرض النتائج و كتابة التقرير النهائي لعملية التقييم، و يجب أن يكتب التقرير النهائي بشكل واضح و بأسلوب مفهوم و مختصر دون تخطي معلومات عن المشروع، و عادة ما يتناسب حجم التقرير مع وضع المشروع، و يراعى في كتابة التقرير و إعدادة استخدام الجداول، و الأشكال البيانية التي تساعد على إيصال الفكرة، ووضوح النتائج، و تختصر المزيد من التقرير الكتابي، و يختتم بعرض لأهم النتائج. كما يجب أن يتم إعداد التقرير بأمانة لأنه رسالة موجهة للجميع حول المشروع. ماذا أنجز و كيف، لأن ذلك يساعد على تخطي الأخطاء و يقدم معلومات للمستفيدين حول أهمية المشروع، و إنجازاته للاستفادة منها في مشاريع مماثلة.